



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion



السنة الجامعية: 2024/2023

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

منح القروض ما بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي

- دراسة مقارنة -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتور:

علوي إسماعيل

من إعداد الطلبة:

- بادي بثينة

- بن تومي رندة



ملخص

ملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح صيغ القروض وكيفية منحها في البنوك الإسلامية والوضعية عبر إجراء دراسة مقارنة بين بنكي السلام الإسلامي، والقرض الشعبي الجزائري التجاري.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تمنح القروض بصيغة إسلامية سواء تعلق الأمر بالقروض التي تختص بها البنوك الإسلامية مثل المضاربة والمراجحة، أو تلك التي تشارك في منحها مع البنوك التجارية بنفس الفعالية، بينما تمنح البنوك الوضعية القروض الربوية فقط، ولا تولي أي اهتمام لصيغ التمويل الإسلامي

وتوصلت إلى أن البنوك الإسلامية عليها مواصلة الاهتمام بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية والتي تقدمها في صيغ إسلامية، بالمقابل يجب على البنوك التجارية أو الوضعية تحسين وضعها التنافسي في منح القروض الربوية، والاختصاص أكثر بها، نظرا للمنافسة المحتدمة والقادمة من البنوك الإسلامية والتي أصبحت تزاخمها حتى في منتجاتها وصيغها التي كانت تنفرد بها.

الكلمات المفتاحية : البنوك الإسلامية، البنوك الوضعية، القروض، التمويل البنكي، بنك السلام ، القرض الشعبي الجزائري.

Abstract:

This study aims to clarify the forms of loans and how they are granted in Islamic and conventional banks by conducting a comparative study between Al-Salam Islamic Bank and the Algerian Popular Commercial Bank.

The study concluded that Islamic banks grant loans in an Islamic form, whether it comes to loans that Islamic banks specialize in, such as Mudaraba and Murabaha, or those that they share in granting with commercial banks with the same effectiveness, while conventional banks grant usurious loans only, and do not pay any attention to Islamic financing formulas.

It was concluded that Islamic banks must continue to pay attention to the loans granted by commercial banks and which they provide in Islamic forms. On the other hand, commercial or institutional banks must improve their competitive position in granting usurious loans, and specialize more in them, given the intense competition coming from Islamic banks, which has begun to compete with them even in Its products and formulas were unique to it.

Keywords: Islamic banks, conventional banks, loans, bank financing, Al Salam Bank, Algerian Popular Credit.

الإهداء والشكر

الإهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا، ما كنت لأفعل هذا لو لا فضل الله على البدء والختام.

ها أنا اليوم اهدي نجاحي لكل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى أعظم وأعز رجل في الكون

"أبي الغالي".

إلى من أبصرت بها طريق حياتي و اعتزاني بذاتي إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني، جل امتناني وشكري "امي الحبيبة".

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين أختي و أخوي "عبير" "مُجد الطاهر، صهيب".

إلى من كان الأول في مساندي و تشجيعي و شاطرنى لحظات النجاح و الفشل شريك حياتي "أسامة".

إلى قطعة من قلبي برعمي الصغيرين أبناء أختي " نضال حسين، مُجد سند"

إلى الدكتور الفاضل "علوي اسماعيل" له جزيل الشكر على كل ما قدمه لي من توجيه و إرشاد في إعداد هذا البحث.

إلى من كانوا بفكرهم علماء، وبتواضعهم رفعا، وبترافهم كبراء، أستاذتي الكرماء كل بإسمه ولقبه.

إلى أجمل صدفه من الف اختيار شريكتي في بحثي صديقتي "رندة".

إلى صديقات المواقف لا السنين شريكات الدرب الطويل من كانوا في سنوات العجاف سحبا ممطرا

"راضية، ايناس، عبير، وفاء، رحاب".

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا و يحزنهم فشلنا "عائلتي كل باسمه كبيرا وصغيرا".

الحمد لله ما تم جهد و لا ختم سعي الا بفضلله و ما تخطى العبد من عقبات و صعوبات إلا بتوفيقه و معونته بفضل من الله
أتممت مسيرتي الجامعية.

فالحمد لله على حسن التمام و الختام.

الأهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا على البدء والختام

"واخر دعواهم ان الحمد لله ربي العالمين"

من قال انا لها نالها وانا لها وان أبت رغما عنها اتيت بها

بعد ميسرة دراسية حملت في طياتها التعب والفرح

ها أنا اليوم اهدي نجاحي ثمرة جهدي مذكركي إلى

إلى من كلله الله الهيبة و الوقار إلى سندي الثابت الذي زين اسمي بأجمل الالقب داعمي الأول في مسيرتي من علمني ان النجاح لا يأتي الا

بالصبر والاصرار

"والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة. إلى من سهلت لي الشدائد بدعائها. إلى من هي في الحياة حياة إلى من ينحني الحرف لها حبا و امتنان إليك يا نبع

الحنان

"أمي العزيزة"

إلى بسملة حياتي و حزام ظهري اخواتي العزيزات "شهلاء" و "وجدان"

إلى قرة عيني و فلذة كبدي أخي الصغير "رائد امير"

إلى القريين من القلب والداعمين لي "اخوالي و خالاتي واولادهم"

إلى ركانز البيت "جدي و جداتي"

إلى من تحلت بالوفاء و تميزت بالعطاء إلى الهدية التي من بها الله على قلبي في لحظة جميلة كسبت صديقة تشبه الجنة اختي وشريكتي في بحثي

هذا " بادي بثينة"

إلى أجمل صدقة في الحياة إلى صديقاتي الوفيات "راضية إيناس عبير وفاء رحاب"

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين

سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم أما بعد:

تبعاً لقوله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم" نشكر الله العلي العظيم

الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر والامتنان للدكتور علوي اسماعيل

لقبول الإشراف علينا في هذه الدراسة

من خلال نصائحه وإرشاداته القيمة

وتوجيهاته في كل خطوات هذا العمل من البداية إلى النهاية

دون أن ننسى أساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية

الذين ساهموا بتوجيهاتهم ونصائحهم

بالإضافة إلى العائلة وكل من مد يد العون من قريب أو بعيد

وساعدنا على انجاز هذا العمل بتعاونهم وتشجيعهم لنا.

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
47	صيغة المضاربة	01-02
50	أنواع المشاركة	02-02
66	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	01-03
69	الهيكل التنظيمي لبنك السلام	02-03

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	مهام بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام	01-03
71	أهمية بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام	02-03
75	درجات مقياس ليكرت الخماسي	03-03
76	درجة أهمية المقياس	04-03
77	اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach	05-03
78	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	06-03
78	توزيع عينة الدراسة حسب السن	07-03
79	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	08-03
80	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	09-03
81	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	10-03
82	وصف وتشخيص فقرات التقديم	11-03
83	وصف وتشخيص فقرات تقييم الطلب	12-03
84	وصف وتشخيص فقرات بعد توقيع العقد	13-03
85	وصف وتشخيص فقرات بعد المتابعة والسداد	14-03
86	وصف وتشخيص فقرات التقديم	15-03
87	وصف وتشخيص فقرات تقييم الطلب	16-03
88	وصف وتشخيص فقرات بعد توقيع العقد	17-03
89	وصف وتشخيص فقرات بعد المتابعة والسداد	18-03
90	وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المضاربة	19-03
91	وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المراجعة	20-03
92	وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستهلاك	21-03

93	وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستثمار	22-03
94	وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المضاربة	23-03
95	وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المراجعة	24-03
96	وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستهلاك	25-03
97	وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستثمار	26-03
98	تباين متغيرات الدراسة	27-03
99	اختبار T test لإجراءات منح القروض	28-03
100	اختبار T test لقروض المضاربة	29-03
100	اختبار T test لقروض المراجعة	30-03
101	اختبار T test لقروض الاستهلاك	31-03
101	اختبار T test لقروض الاستثمار	32-03
102	اختبار T test لإجراءات منح القروض	33-03
103	اختبار T test لقروض المضاربة	34-03
103	اختبار T test لقروض المراجعة	35-03
104	اختبار T test لقروض الاستهلاك	36-03
104	اختبار T test لقروض الاستثمار	37-03

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(II)	ملخص
(III)	Abstract
(V)	إهداء
(VII)	شكر وعرفان
(IX)	قائمة الأشكال
(X)	قائمة الجداول
(XII)	فهرس المحتويات
(1)	مقدمة
(10)	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك
(11)	تمهيد الفصل
(11)	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
(11)	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها
(11)	الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية
(12)	الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية
(13)	المطلب الثاني: عموميات حول البنوك التجارية
(13)	الفرع الأول: أهمية البنوك التجارية
(14)	الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية
(15)	الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية
(16)	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية، مواردها واستخداماتها
(16)	الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية
(17)	الفرع الثاني: موارد البنوك التجارية
(18)	الفرع الثالث: استخدامات البنوك التجارية
(19)	المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية
(19)	المطلب الأول: البنوك الإسلامية: النشأة والتعريف
(19)	الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية
(21)	الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية
(22)	المطلب الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية

(22)	الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية
(23)	الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية
(24)	المطلب الثالث: الركائز الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية عن التقليدية ومواردها
(24)	الفرع الأول: الركائز الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية عن التقليدية
(25)	الفرع الثاني: موارد البنوك الإسلامية
(27)	المبحث الثالث: دور البنوك في التمويل الاقتصادي
(27)	المطلب الأول: تعريف التمويل البنكي
(27)	الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي
(28)	الفرع الثاني: أهمية التمويل
(29)	المطلب الثاني: صيغ التمويل البنكي للمؤسسات
(29)	الفرع الأول: حسب طبيعة التمويل
(29)	الفرع الثاني: التمويل حسب المدة
(30)	المطلب الثالث: معوقات التمويل البنكي، وتحدياته.
(30)	الفرع الأول: معوقات التمويل البنكي
(30)	الفرع الثاني: تحديات التمويل البنكي
(32)	خلاصة الفصل
(33)	الفصل الثاني: القروض في البنوك الوضعية والإسلامية
(34)	تمهيد الفصل
(35)	المبحث الأول: ماهية القروض البنكية
(35)	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية
(36)	المطلب الثاني: أهمية ووظائف القروض البنكية
(36)	الفرع الأول: أهمية القروض البنكية
(37)	الفرع الثاني: وظائف القروض البنكية
(38)	المطلب الثالث: سياسة الاقتراض
(40)	المبحث الثاني: تقنيات وإجراءات منح القروض في البنوك التجارية (الوضعية)
(40)	المطلب الأول: أنواع القروض في البنوك التجارية
(41)	الفرع الأول: القروض حسب النشاط الاقتصادية
(41)	الفرع الثاني: القرض حسب الفترة الزمنية

(43)	الفرع الثالث: القرض من حيث نوع الضمان
(43)	المطلب الثاني: مبادئ منح القروض
(44)	المطلب الثالث: خطوات منح القروض
(46)	المبحث الثالث: القروض في البنوك الاسلامية
(46)	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على أساس المشاركة
(46)	الفرع الأول: المضاربة
(49)	الفرع الثاني: المشاركة
(52)	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على أساس البيوع (المراجحة، الاجارة)
(52)	الفرع الأول: المراجحة
(54)	الفرع الثاني: الإجارة
(57)	المطلب الثالث: السلم والاستصناع
(57)	الفرع الأول: السلم
(59)	الفرع الثاني: الاستصناع
(61)	خلاصة الفصل
(62)	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام
(63)	تمهيد الفصل
(64)	المبحث الأول: تقديم بنك السلام والقرض الشعبي الجزائري
(64)	المطلب الأول: مفهوم بنك القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي
(64)	الفرع الأول: القرض الشعبي الجزائري: النشأة والتعريف
(64)	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري
(68)	المطلب الثاني: تعريف بنك السلام وهيكله التنظيمي
(68)	الفرع الاول: نشأة وتعريف بنك السلام وهيكله التنظيمي
(69)	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام
(70)	المطلب الثالث: مهام وأهمية بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام
(70)	الفرع الاول: مهام بنكي بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام
(72)	الفرع الثاني: أهمية بنك القرض الشعبي الجزائري والسلام
(73)	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
(73)	المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

(73)	الفرع الأول: منهج الدراسة
(73)	الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات
(74)	الفرع الثالث: حدود الدراسة
(74)	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
(74)	الفرع الأول: مجتمع الدراسة
(74)	الفرع الثاني: عينة الدراسة
(74)	الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
(75)	المطلب الثالث: أداة الدراسة
(75)	الفرع الأول: وصف الاستبيان
(76)	الفرع الثاني: قياس صدق وثبات الاستبيان
(77)	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
(78)	المطلب الأول: وصف وتحليل البيانات الشخصية لعينة المؤسسة محل الدراسة
(82)	المطلب الثاني: وصف وتشخيص فقرات محاور الدراسة
(83)	الفرع الأول: محور إجراءات منح القروض
(90)	الفرع الثاني: المقارنة بين منح القروض
(97)	المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات
(98)	الفرع الأول: تحليل التباين
(99)	الفرع الثاني: اختبار T test لاستجابة عينة الدراسة لمتغيراتها
(105)	الفرع الثالث: مقارنة النتائج بين البنكين
(109)	خلاصة الفصل
(110)	خاتمة
(114)	قائمة المراجع
(120)	الملاحق

مقدمة

1- تمهيد

تلعب البنوك التي دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي، فمنذ نشأتها كانت هي الوسيلة الأساسية لجمع المدخرات من الأفراد والشركات وإعادة توجيهها في شكل قروض واستثمارات. كما تعمل على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل الودائع، الحسابات الجارية، القروض، وخدمات الاستثمار.

وكانت البنوك التقليدية أو التجارية، التي نشأت في الغرب وانتشرت حول العالم، هي السبابة في الظهور، وهي التي تعتمد على نظام الفائدة كأساس لتعاملاتها المالية، حيث تقوم هذه البنوك بجمع الأموال من المودعين بمعدل فائدة منخفض ثم تعيد إقراضها بمعدل فائدة أعلى، محققة بذلك أرباحها. وهذا النموذج التجاري يعتبر أساس التمويل والنمو الاقتصادي في العديد من الدول

في المقابل، ظهرت البنوك الإسلامية كجزء من النظام المالي الإسلامي الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية في معاملاته، هذا النظام المالي يرفض التعامل بالفائدة، حيث يعتبرها ربا محرماً. وبدلاً من ذلك، تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من الأدوات المالية مثل المضاربة، المشاركة، والإجارة، لتحقيق الأرباح وتلبية احتياجات التمويل.

وتعتمد البنوك سواء كانت تجارية أو الإسلامية على القروض، والتي تعد إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها البنوك لتقديم التمويل للأفراد والشركات، حيث يتمثل القرض في مبلغ من المال يمنح من المقرض إلى المقترض على أن يتم سداؤه في المستقبل مع إضافة رسوم أو فائدة معينة، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، دعم الأنشطة التجارية، وتلبية احتياجات الأفراد المالية

كما أن القروض تتيح للمقترضين الوصول إلى رأس المال الذي قد لا يكون متاحاً لديهم بشكل مباشر، هذا التمويل يمكن أن يستخدم لتوسيع الأعمال، شراء معدات جديدة، أو الاستثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

لكن صيغ هذه القروض تختلف باختلاف أنواع البنوك، فالقروض التجارية تعتمد منذ وجودها على منح القروض بصيغة ربوية، بينما ترفض البنوك الإسلامية ذلك، معتمدة على التشريع الإسلامي المحرم للربا.

2- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق هنا نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف تختلف آليات وشروط منح القروض بين البنوك الإسلامية والبنوك الوضعية؟

3- الأسئلة الفرعية:

من خلال الاشكالية السابقة تتفرع لدينا الأسئلة التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في إجراءات منح القروض؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستهلاك؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستثمار؟

4- فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة، لدينا الفرضية الرئيسية التالية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في منح القروض مقارنة بينك السلام

وتتفرع لدينا الفرضيات التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في إجراءات منح القروض
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستهلاك
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستثمار

5- أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الموضوع في تمكن البنوك الإسلامية من تحقيق نمو سريع ومتزايد، كما تمكنت من إشغال فئيل المنافسة مع البنوك الوضعية لافتتاح نوافذ متوافقة مع الشريعة وهذا بفضل قروضها وخدماتها

المتميّزة، التي أصبحت تستخدم حتى في البنوك التجارية ، والعكس كذلك أين تتبنى بدورها قروض وخدمات البنوك الوضعية، مما يتطلب إبراز مدى قدرة هذه البنوك في التوافق مع هذا التنافس.

6- أهداف الموضوع :

تتدرج هذه الدراسة لتحقيق بعض الأهداف منها:

- التعرف على البنوك الإسلامية و صيغها؛
- التعرف على البنوك التجارية وقروضها؛
- إبراز الفروق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في منح القروض؛
- إبراز خصائص تمويل المنتجات البنكية الإسلامية.

7- أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، فهناك دوافع ذاتية و أخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

- الفضول لاكتساب كل ما هو جديد و من شأنه إثراء معارفنا؛
- علاقة الموضوع بتخصص الدراسة؛
- الرغبة في التعرف أكثر على البنوك الإسلامية؛
- الرغبة في التعمق و الإثراء في مثل هذه المواضيع.

الأسباب الموضوعية:

ازدياد أهمية البنوك الإسلامية في جميع الدول الإسلامية و الحاجة إلى الاهتمام بها أكثر، وانفتاح باب التنافس بين مختلف البنوك في ظل التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، والصيرفة الشاملة، وكذلك مظاهر العولمة المصرفية.

8- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في :

- الحدود الموضوعية : سوف نتطرق إلى موضوع الدراسة من خلال إلقاء الضوء على البنوك الوضعية والإسلامية.
- الحدود المكانية : تمت الدراسة الميدانية في بنكي وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري فرع ولاية الطارف و بنك السلام فرع ولاية عنابة.

- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في الفترة من 2021 إلى 2024.

9- صعوبات الدراسة :

- من الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه :
- قلة المراجع حول البنوك الإسلامية؛
- نقص المعلومات المقدمة حول الموضوع في الإطار الميداني؛
- بيروقراطية العمل في البنوك، وعد إعطاء التسهيلات؛
- تعذر تطبيق الدراسة الميدانية في البنك حتي وقت متأخر من الموعد المحدد.

10- الدراسات السابقة:

- دراسة خالد محمد الجبري: 2019، بعنوان: البنوك الاسلامية مقابل البنوك التجارية - دراسة ميدانية مقارنة-، ورقة بحثية، جامعة حضرموت، العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاختلافات الجوهرية بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية، وتناولت كافة الجوانب منذ نشأت هذه البنوك مروراً بالتطورات وأهداف هذه البنوك وخصائصها، وأشارت الدراسة بصورة مفصلة إلى أهم هذه الفروقات، مع الأخذ بالاعتبار إلى أهم فارق بينهما وهو التعامل مع الفوائد البنكية والرأي الفقهي في ذلك، وتوصلت الدراسة إلى أهم جوانب الاختلافات فيما يتعلق بأوجه الاستثمارات المالية وكيفية تعامل هذه البنوك معها إضافة إلى جانب مصادر الأموال والجوانب الأخرى الخاصة بعمل البنوك التجارية والبنوك الاسلامية.

- دراسة صبرينة كردودي، سهام كردودي، زعرور نعيمة: 2018، بعنوان: مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية (التقليدية) من خلال دراسة حالتين هما بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك البركة الجزائري، ورقة بحثية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية (التقليدية)، من خلال دراسة حالتين هما بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، وقدمت مثالين عن طرق التمويل في كل بنك، ومن ثم دراسة مقارنة بينهما، حيث تم تقديم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية.

- دراسة مطهري كمال: 2017، بعنوان: دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)، ورقة بحثية، مجلة المشكاة، المركز الجامعي بلحاج شعيب عين تموشنت، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز الاختلاف بين أساليب التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة مسار نشأة وتطور البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية واستنباط الفروق الجوهرية بينهما من حيث المبدأ والأهداف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر كسبت تجربة جديدة اسمها البنوك الاسلامية مهما كانت درجة الانتقادات التي توجه إليها، وأن البنوك التقليدية اكتسبت منافس قوي على الساحة المصرفية والمتوسطة.

- دراسة رتيبة بركيبة: 2014، بعنوان: تقييم أداء البنوك التقليدية والاسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة.

عاجلت هذه الدراسة تقييم أداء البنوك بطريقة العائد والمخاطرة عبر إجراء دراسة مقارنة بين البنك الاسلامي متمثل في بنك البركة الجزائري، والبنك التقليدي متمثل في القرض الشعبي الجزائري، حيث توصلت الدراسة إلى اختلاف مؤشرات تقييم الأداء مع تقييم أداء البنوك الاسلامية، وأنه يمكن إيجاد مؤشرات مشتركة بين البنكين، وإمكانية تعديل بعض مؤشرات الأداء للبنوك التقليدية لتلائم مع تقييم أداء البنوك الاسلامية.

11- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي من أجل وصف إجراءات منح القروض في البنكين محل الدراسة، وتم إتباع المنهج التحليلي بهدف المقارنة بين منح القروض في البنكين.

12- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة

فصول:

- **الفصل الأول:** تضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي للبنوك، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى ماهية البنوك التجارية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى ماهية البنوك الإسلامية، أما المبحث الثالث فقد دور البنوك في التمويل الاقتصادي.

- **الفصل الثاني:** تضمن هذا الفصل القروض في البنوك الوضعية والإسلامية، ومضمون هذا الفصل هو ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم الانطلاق من ماهية القروض البنكية في المبحث الأول، وتناول المبحث الثاني القروض في البنوك التجارية (الوضعية)، وصولاً إلى القروض في البنوك الإسلامية في المبحث الثالث.

- **الفصل الثالث:** تضمن هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام الإسلامي، وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول تقديم بنك السلام والقرض الشعبي الجزائري، والمبحث الثاني تناول الإطار المنهجي للدراسة، بينما تطرق المبحث الثالث إلى تحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك

تمهيد الفصل

تمثل البنوك التجارية عصب الحياة بالنسبة للاقتصاد، فهي المؤسسات المالية التقليدية التي تعمل وفقاً للمبادئ والقوانين المالية العامة المعمول بها من أجل تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والقروض وبطاقات الائتمان وغيرها، حيث تعتمد أساساً على توفير الربح للمساهمين من خلال تقديم الخدمات المالية وتحقيق الفوائد من الفروق في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تمويل مختلف المؤسسات والأنشطة الاقتصادية.

وتمثل البنوك الإسلامية الجانب العقائدي للبنوك، حيث تعتمد على مبادئ شرعية إسلامية في تقديم الخدمات المالية، وذلك من خلال تجنب الفوائد والأنشطة غير الشرعية مثل الربا والمضاربة، بدلاً من ذلك، تعتمد البنوك الإسلامية على مبادئ العدالة والمشاركة في الأرباح والخسائر، وتقدم خدمات مثل الصيرفة الإسلامية، وتمويل الشركات والأفراد بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتشترك كل من البنوك التجارية والإسلامية في تمويل الأفراد والمؤسسات، وذلك عن طريق منح القروض، ومرافقتهم من خلال توفير الأموال اللازمة واستعدادها الدائم لمنح القروض في حالة الحاجة إليها، وذلك باختلاف صيغ هذا التمويل.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للبنوك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
- المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية
- المبحث الثالث: دور البنوك في التمويل الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد المؤسسات المالية الحساسة وذات الأهمية الكبرى بالنسبة لاقتصاديات الدول، وذلك نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية، وتعزيز الفجوة بين أصحاب الفائض من الأموال وأصحاب العجز. وسيتناول المبحث التالي ماهية البنوك التجارية، وذلك عبر التطرق إلى نشأتها، وكذلك مفهومها.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها

عرفت البنوك التجارية عديد المراحل منذ نشأتها، قبل أن تعرف بشكلها الحالي، والذي جاء بعد العديد من الإصلاحات في مختلف المنظومات المصرفية، ونشأ عنها اهتماما متزايد من الباحثين بغية تحديد تعريف ومفهوم محدد لها.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرايين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.¹

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517 ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18 وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 63.

القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان.¹

ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في إنشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة، وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى بنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل، إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والصناعي وكذلك الزراعي.²

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية واختلفت آراء الباحثين في تحديد مفهوم خاص به.

- يعرف البنك التجاري من وجهة النظر الكلاسيكية بأنه: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".³
- كما تعرف البنوك التجارية بأنها إحدى المؤسسات المالية الإيداعية التي تستهدف للحصول على الربح، والذي يتمثل في الفرق بين تكلفة الحصول على الودائع، وكافة مصادر الأموال الأخرى كالقروض والمتحصل عليها، وبين العوائد التي يتسلمونها على استثماراتهم.⁴
- تعرف البنوك التجارية أيضاً بأنها تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد، حيث أنها تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، ما يحقق خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.⁵
- يعرف قانون النقد والقرض الجزائري البنك التجاري في الأمر 03-11 بأنه كل بنك يكون مخولاً له القيام بعمليات على أساس أنها تمثل مهنته العادية والمتمثلة في تلقي الأموال من الجمهور لا سيما الودائع، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن.⁶

¹ العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 03.

² اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ط 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 43.

³ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 07.

⁴ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 39.

⁵ كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 29، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018، ص 29.

⁶ المادة 70 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424، الموافق ل 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

من خلال ما سبق، يتضح أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تمثل وسيطا بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز من الأموال، وذلك عن طريق قبول الودائع من الطرف الأول ومنح القروض للطرف الثاني، وذلك بهدف تحقيق الربح من هذه العملية.

المطلب الثاني: عموميات حول البنوك التجارية

اكتسبت البنوك التجارية أهميتها من خلال رتبته الثانية في هرم النظام المصرفي للدول بعد البنك المركزي، مما زاد في أهميتها بالنسبة لأطراف التعامل معها، وكذلك للاقتصاد، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها عن غيرها، بالإضافة إلى سعيها من أجل تحقيق أهداف معينة.

الفرع الأول: أهمية البنوك التجارية

تكمن أهمية البنوك التجارية فيما يلي:¹

أولا: بالنسبة لأصحاب الفائض المالي

- لقد حققت البنوك التجارية لأصحاب الفائض المالي مزايا عديدة ومن أهمها مايلي:
- إمكانية الحصول على سيولة في أي وقت لأنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب المختلفة؛
- حفظ أموال المودعين؛
- توفير الوقت والجهد في البحث عن المقترضين حيث أنهم لا يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون بها أموالهم (البنوك التجارية؛
- تجنب أصحاب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.

ثانيا: بالنسبة لأصحاب العجز المالي

- تكمن أهمية البنوك التجارية بالنسبة لهذه الفئة فيما يلي:
- توفير الأموال بشكل كافي وفي الوقت المناسب نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها باستمرار باعتبارها وظيفة أساسية من وظائف البنوك التجارية؛
- توفير القروض بتكلفة اقل نسبيا؛

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.

- تجنب المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، فباعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.

ثالثا: بالنسبة للاقتصاد ككل

على غرار ايجابية البنوك التجارية لأصحاب الفوائض والعجز المالي، فإن الاقتصاد من جهته يستفيد بدرجة كبيرة من وجود هذه البنوك:

- تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق رغبات أصحاب الفوائض المالي وأصحاب العجز المالي؛
- تسمح البنوك التجارية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتمويلها للقرض الكبير؛
- تعبئة الادخار تقلص من اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يؤدي حدوث التضخم، ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية البنوك في أدائها.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية بما يلي:¹

- إن البنوك التجارية تعتمد في الأساس بمزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية، كرأس المال وغيره ... كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي وتقديم الخدمات؛
- أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد بين الفائدين.

- يتم تقسيم العمليات المصرفية في العادة إلى نوعين هما:

أ- **التسهيلات المصرفية:** وهي التي يترتب على البنك بموجبها التزامات البنك بتقديم قروض أو سلف وضمنان لعملائه، ومن أمثلتها خصم الأوراق التجارية السحب على المكشوف (الحسابات الجارية المدينة) الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان.

ب- **الخدمات المصرفية:** لا يترتب على البنك بموجبها التزاما معين وهي خدمات يقدمها البنك مقابل أجر أو فائدة يتقاضاها، أو يقبل ودائع من المدخرين، مثل: حسابات الودائع الجارية، الحسابات الجارية الدائنة، الحوالات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء.

¹ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه بالإشراف والرقابة والتوجيه.

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية.

تختلف أهداف البنك التجاري حسب وظائفه وسياساته، وتنقسم إلى أهداف عامة، وأهداف وظيفية

أولاً: أهداف عامة

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك وتتمثل في:

- 1- **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغيير في إرادتها ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، على العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.¹
- 2- **السيولة:** تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم وعند قيام البنك بمنح الائتمان للحكومة أو للأفراد.²
- 3- **الأمان:** إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف لأموال البنك بغض النظر عن مصادرها هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمعامل ما على مدى الثقة التي يوحى بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث متانة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تأميناً للوفاء بتلك التعهدات، وهذا يعني أن البنك يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال.³

¹ زياد رمضان، إدارة البنوك، ط1، دار البداية للنشر، مصر، 2008، ص 36.

² آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة - حالة البنوك الجزائرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص 25.

³ المرجع نفسه، ص 25.

ثانياً: أهداف وظيفية

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقة البنك مع العملاء واختيار العمالة وأهمها:¹

- 1- تحقيق الأمان: أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة، مثل تدهور معدلات الربح والسيولة، وعدم كفاية رأس المال، والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أو أكثر من أنشطة البنك التجاري؛
- 2- الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة؛
- 3- النمو: وهو يركز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية، مواردها واستخداماتها

تختلف الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية، كما تتعدد مواردها ومصادرها، وكذا استخداماتها.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

يمكن تلخيص الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية فيما يلي:²

أولاً: الوظائف التقليدية

- 1- قبول الودائع (فتح الحسابات) بمختلف أنواعها
- 2- منح القروض (الائتمان)؛
- 3- تأجير الصناديق الحديدية؛
- 4- مضاعفة النقود.

ثانياً: الوظائف الحديثة

- 1- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- 2- سداد المدفوعات نيابة عن الغير؛
- 3- خدمات البطاقات الائتمانية؛

¹ قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول، 2022، ص 6.

² حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 110.

- 4- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛
- 5- تحصيل الأوراق التجارية؛
- 6- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية؛
- 7- استبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية والعكس صحيح؛
- 8- إصدار البنك لخطابات الضمان لمصلحة عملائه يتعهد فيها بسداد مبلغ معين ملتزمين بدفعها إذا لم يقوموا بسدادها، وهنا لا يقدم البنك أية أموال وإنما يقدم وعد أو كفالة لعميله؛
- 9- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته هو نفسه.

الفرع الثاني: موارد البنوك التجارية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أنها لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الموارد الذاتية (الداخلية)

وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:¹

- 1- رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك؛
- 2- الاحتياطيات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال، وتتميز نوعين من الاحتياطيات هما:
 - الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل شكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي، يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي و حده الأقصى.
 - الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقاً لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها.
 - فضلاً عن ذلك هناك نوع آخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته، كونه احتياطي سري، و نلمس هذا النوع من الاحتياطي في الأشكال التالية :

¹ خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية- الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 100.

✓ تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير.

✓ تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

3- الأرباح غير الموزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها، بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأس مال البنك.

ثانيا: الموارد الخارجية

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، وتشمل أساسا:¹

1- الودائع: وهي من أهم موارد البنوك التجارية، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، وهي على عدة أنواع، وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي:

- ودائع جارية؛

- ودائع لأجل؛ ودائع بإشعار؛

- ودائع التوفير

2- القروض: من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها:

- البنك المركزي

- المؤسسات المالية و النقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية

فقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره إلى اللجوء الاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ إلى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب..... الخ.

الفرع الثالث: استخدامات البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار والتي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة وتحقيق الأرباح، ومن أجل ذلك فإن البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزءاً آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها لا تدر ربحاً كبيراً كسندات الخزينة والأوراق التجارية، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة ولكنها تدر ربحاً أكبر، وتتمثل هذه الاستخدامات في:²

¹ خبايا عبد الله، المرجع نفسه، ص 101.

² صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 25.

- **الأرصدة النقدية الجاهزة:** تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد، وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.
- **السندات الحكومية:** هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية، وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر.
- **القروض:** تمثل القروض مصدر الإيراد الأكبر للبنك، كما تمثل أكبر الاستثمارات جاذبية نظرا لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها.
- **الاستثمارات ذات العائد المرتفع:** تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها إلى أدنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السابقة، وهي تأخذ شكل أسهم أو سندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية، كما تتميز أيضا بارتفاع درجة المخاطرة.
- **الأصول الثابتة:** تمثل الأصول المادية مثل المباني، المعدات..... الخ.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

تمثل البنوك الإسلامية تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، وجزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته، حيث أصبحت حقيقة واقعة ليست في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل تعددت إلى الشعوب الأخرى، فمن خلال الأنشطة التمويلية التي تمارسها أصبحت تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده و بما يخدم تحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على أكمل وجه.

وسيتناول هذا الفصل ماهية البنوك الإسلامية، عبر التطرق إلى نشأتها وتعريفها، عمومياتها، وموارد البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية: النشأة والتعريف

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد نسبيا بالمقارنة مع المصارف التقليدية، حيث ظهرت في عقد الستينيات، مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذات طبيعة خاصة، ولنبد التعامل بالفائدة والالتزام بالتعامل بالمنهج الإسلامي

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يعود ظهور المصارف الإسلامية في القرن الماضي إلى سنة 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق لادخار تعمل من دون فائدة، وفي سنة 1950 بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام

الشريعة الإسلامية، وتشير بوادر تجربة المصارف الإسلامية قد ظهرت لأول مرة سنة 1963 في مصر وهو أول مصرف إسلامي، وبعدها انطلقت مسيرة المصارف الإسلامية بتأسيس عدد منها مثل المصرف الإسلامي للتنمية بجمهورية مصر العربية السعودية¹ 1974 ومصرف دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة 1975 مصرف ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية 1971.¹

غير إن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي بصورة المصرف المتكامل (التجاري) تمثلت في إنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975م، كما تم في نفس السنة إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، والذي أسس تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزارة مالية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام 1393هـجري الموافق لـ 20 ديسمبر 1973م وقد تم افتتاح البنك رسمياً في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام 1395 هجري الموافق لـ 20 أكتوبر 1975م، والذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.²

بعدها ظهرت مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد البنوك الإسلامية ومن شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، وقامة بعض الدول الإسلامية برسملة النظام المصرفي مثل السودان وباكستان وإيران، حيث أصبحت جميع الوحدات المصرفية لديها تعمل وفق لإحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، وكذلك مجموعة البركة بقيادة مؤسسها الشيخ صالح عبد الله كامل، حيث أسست هذه المجموعة العديد من البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية (بنوك البركة) في البحرين وتونس والجزائر ومصر وغيرها، وقامت بالإضافة لذلك بجهود علمية كبيرة لدعم فكرة البنوك الإسلامية من خلال تأسيسها لعدد من مراكز الأبحاث الاقتصادية الإسلامية وعقدتها لندوات فقهية سنوية.³

وشهدت المصارف الإسلامية انتشار سريع ومتنامي حيث أصبح عددها بحلول عام 2006 ما يربو عن (350) مصرفاً وشركة استثمار إسلامية، موزعة على أكثر من 90 دولة في العالم بعد أن كان عددها لا يتجاوز 25 مصرفاً عام 1980.⁴

¹ أنس ساتي ساتي، تقوم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في فلسفة الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 34.

² ميلود بن مسعود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص 8.

³ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012، ص 14.

⁴ محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 123.

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

مع انطلاق فكرة المصارف الإسلامية وتبلور الآراء حول ماهيتها وماهية توجهاتها والأسس التي تركز عليها، تعرض العديد من الكتاب والمفكرين للتعريف بالمؤسسة المصرفية نذكر منها:

- حصر الكثير من الباحثين مفهوم البنوك الإسلامية كونها بنوك لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً، حيث يتلقى البنك الإسلامي الودائع من الأفراد دون الالتزام بإعطاء فوائد، وإنما يستعمل هذه الموارد في نشاطاته الاستثمارية، ليكون ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وذلك في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية.¹
- البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية.²
- ويعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية".³
- تعرف المصارف الإسلامية أيضاً على أنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقي وإنساني واقتصادي، وهي مؤسسات لا تهدف إلى الربح كما في المصارف الربوية، إنما تستهدف تحقيق قيمة تربوية واقتصادية علياً.⁴
- من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن البنك الإسلامي هو "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الأفضل، مع الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد و المؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المشكاة، العدد الخامس، 2017، ص 133.

² محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ قادري محمد الطاهر، جعيد البشر، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمولة، ورقة عمل مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي يوم 8 مارس 2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 8.

⁴ حكيم حمود فليح الساعدي، المصارف الإسلامية، بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2019، ص 17.

المطلب الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية

تهدف البنوك الإسلامية في مبادئها إلى تحقيق الربح وفقاً للشرعية الإسلامية، وهذا ما يجعلها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى ما تمتلكه من خصائص أخرى.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

لدى المصارف الإسلامية من السمات والخصائص ما يميزها عن غيرها وفيما يلي أهم هذه الخصائص:¹

1- استبعاد التعامل بالفائدة (الربا): تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح مثل المصارف التقليدية، وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بدلاً عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.

2- إتباع فائدة الحلال والحرام: ينطلق الاقتصاد الإسلامي من معايير وأحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة، أو ما يعرف بالشرعية الإسلامية، والشرعية الإسلامية تقرر العمل كمصدر المكسب، بدلاً من اعتبار المال مصدراً وحيداً للكسب، وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية، عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحرام والحلال التي حددها الإسلام.

3- المشاركة في التنمية الاجتماعية: فإذا كان هدف البنوك الربوية هو الربح، فإن البنوك الإسلامية تهدف لدرء الضرر ودفع الحاجة، وصرف الزكاة إلى الأسر الفقيرة، فهي تعني بتنمية الفرد والمجتمع، والمشاركة في البناء سواء ببناء المدارس والمعاهد أو المرافق العامة التي يحتاج إليها المجتمع.

4- تتميز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية وهي نشاط القرض الحسن، نشاط حساب الزكاة الاستثماري، الأنشطة التعليمية المصرفية.

5- الالتزام بالنواحي (التنموية، الاستثمارية، الإيجابية) في المعاملات الاستثمارية والمصرفية

6- تحقيق التنمية الاقتصادية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلباً توليه المصارف الإسلامية اهتماماً بالغاً، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية توافق الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

¹ ويس سارة، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للالتزامات المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012، ص 78.

7- تميز العلاقة مع المودعين: المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة على اختلاف أشكالها، وهذا يستدعي تكييف علاقتها بالمودعين على غير تلك العلاقة القائمة على الدائنية والمديونية بالنسبة للمودعين بالمصارف التقليدية، وقد أخذ هذا التكييف نموذجين هما:¹

- نموذج الوكالة: يعتبر المصرف الإسلامي في هذا النموذج وكيلا عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقا وبموجب عقد بينهما، وتستحق سواء تحقق الربح أم لم تحقق.

- نموذج المضاربة: يعتبر المصرف الإسلامي في هذه الحالة مضاربا (رب العمل) بأموال المودعين (رب المال)، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ والأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، ويستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس المشاركة.

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

لدى البنوك الإسلامية العديد من الطموحات والأهداف المراد تحقيقها والوصول إليها وأهمها:

- 1- تشجيع وتطوير التقدم الاقتصادي للمجتمع عن طريق لعب دور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين؛
- 2- القيام بالعمليات المصرفية والتجارية وفقا لمبدأ العدالة والربح المشروع، وتعبئة المدخرات الإسلامية وتوظيفها في مجالات إنتاجية؛
- 3- نشر الثقافة المصرفية الإسلامية وإحياء وبعث التراث في المعاملات المالية والجارة المصرفية، وذلك بإصدار المجالات والكتيبات التي تنشر هذه المعرفة؛
- 4- تحقيق الربح وهو من أهم الأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي لتحقيقها؛
- 5- تصحيح الاختلالات الموروثة في النظم الاقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدية وإيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي القائم على سياسات التوظيف الائتماني والاستثمار المباشر الذي تقدمه البنوك الإسلامية؛
- 6- تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية نظرا لان المبادلات التجارية تعتبر مدخلا للتكامل الاقتصادي ونتيجة له في آن واحد، علاوة على الدور الذي تقوم به التجارة في زيادة درجة الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب الإسلامية وتحريرها من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛

¹ آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 8.

7- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الاستثمارات لعناصر الربط الاقتصادي لهذه الدول.¹

المطلب الثالث: الركائز الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية عن التقليدية ومواردها

البنوك الإسلامية تتميز عن البنوك التقليدية بعدة ركائز أساسية وموارد محددة تميزها، تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية

الفرع الأول: الركائز الأساسية التي تميز البنوك الإسلامية عن التقليدية

تختلف المصارف الإسلامية بشكل كبير عن المصارف التقليدية، فبالإضافة إلى التزامها في جميع معاملاتها ونشاطها بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، فإنها تختلف كذلك في (آلية عملها، ونوع نشاطها، وتعدد منتجاتها التمويلية والتجارية، وآجال تمويلها، وارتباط تلك التمويلات الوثيقة بالاقتصاد الحقيقي والتنمية الاجتماعية). وفيما يلي أهم الركائز المميزة لها:²

أولاً: أسلوب الوساطة المالية

فبينما تقوم المصارف التقليدية بدور الوساطة بين الفائض المالي وأصحاب العجز المالي بأسلوب (المداينة على أساس سعر الفائدة)، حيث تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم (المقرضون لها بفائدة)، ثم تقدم تلك الأموال لأصحاب العجز المالي على أنهم (مقرضون بفائدة)، فتكون هذه الوساطة وساطة مالية لا تخرج عن كونها متاجرة بالديون (وساطة مديونية)، ولا يخفى ما لارتفاع المديونيات من آثار سلبية على الاقتصاد.

فإن المصارف الإسلامية تتميز بأنها تقوم بدور الوساطة بأسلوب (المشاركة في الربح والخسارة)، فهي تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم (شركاء في عائد استثمار أموالهم)، وتعيد تقديمها لأصحاب العجز المالي على أنهم (شركاء في عائد استثمارها)، مما يجعل هذه الوساطة (وساطة استثمارية) توظف في مشروعات حقيقية.

ثانياً: طبيعة النشاط المستهدف

أي النشاط الاقتصادي الذي توظف فيه الأموال المقدمة من المصارف، هل هو الاقتصاد الحقيقي أم الاقتصاد المالي.

¹ حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، سلسلة جسور التنمية، العدد 48، ديسمبر 2005، ص 2.

² غربي ناصر صلاح الدين، حدوش شروق، المنتجات الإسلامية بديل مناسب لتمويل الربوي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة في النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، 2016، ص 9.

فالمصارف الإسلامية تتميز بـ (ارتباط نشاطها بشكل وثيق بالاقتصاد الحقيقي)، بمعنى أن التدفقات المالية والنقدية التي يقدمها المصرف كتمويل أو يوظفها كاستثمار مرتبط دائما بالأصول والسلع الحقيقية سواء بإنتاجها وصناعتها أو تداولها بالمتاجرة بالبيع والشراء وتقديم الخدمات التي تحتاجها كافة الوحدات الاقتصادية.

بينما المصارف التقليدية، تقدم النقود في شكل (قروض وتسهيلات ائتمانية) بغض النظر عن توجيهه لإنتاج وتبادل السلع الحقيقية أو شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات أو حتى المضاربات وأسواق القمار والمديونية، والواقع الرأسمالي يشهد ويقر بان ما حدث في الاقتصاد من انفصال تام بين القطاع المالي والقطاع السلعي سببه المؤسسات المالية التقليدية.

ثالثا: الربح والخسارة

يشارك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

- الخسارة تقع على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي الخسارة، بمعنى آخر ان المستفيد في التمويل الإسلامي ولا يضمن الخسارة إلا حالة التعدي أو التقصير لان يده يد أمان، بينما في التمويل الربوي تعتبر يد ضمان

- الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في العناصر الإنتاج بينما في التمويل التقليدي ربح وهمي.

الفرع الثاني: موارد البنوك الإسلامية

تحصل البنوك الإسلامية على مواردها المالية من مصادر متنوعة داخلية وخارجية، هذه المصادر كما في البنوك التجارية التقليدية، تنقسم إلى:

أولاً: مصادر داخلية (حقوق) الملكية

تتكون المصادر الداخلية للأموال في جميع البنوك من حقوق الملكية والتي تشتمل على ما يلي:¹

1- رأس المال: يتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال، والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة وعادة ما يستغل جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

¹ هشام بورمة، الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية دراسة عينة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 113.

2- الاحتياطات: وهى تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف.

3- الأرباح المرحلة: هي أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية الموالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.

ويمثل كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة كحقوق للمساهمين.

4- المخصصات: وهى أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تحديد، أو مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

والمخصصات نوعين مخصصات اهتلاك الأصول، ومخصصات مقابلة للنقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية.

5- مصادر أخرى هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المدوع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

تشتمل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على الودائع المختلفة، وتتضمن:¹

1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وهى النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد هذا الأخير بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم عند الطلب، والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها فيكون في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ.

2- الودائع الادخارية (حسابات التوفير): تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الإسلامية وهى تنقسم إلى قسمين هما:

- حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء؛
- حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: وهذا النوع من الحسابات لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.

¹ هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

- 3- ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار): وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم".
- 4- دفاتر الادخار الإسلامية: تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت.
- 5- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقاً من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم بعضها والتي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد.
- 6- شهادات الإيداع: تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالبنوك الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادة الواحدة من سنة إلى ثلاثة سنوات

المبحث الثالث: دور البنوك في التمويل الاقتصادي

تسعى المؤسسات إلى الحصول على التمويل اللازم من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية، وذلك من أجل القيام بأنشطتها ووظائفها المختلفة.

وسيعالج المبحث الموالي دور البنوك في التمويل الاقتصادي، وذلك عبر التطرق إلى تعريف التمويل البنكي، طرق تمويل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى معوقات التمويل البنكي

المطلب الأول: تعريف التمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي من العمليات ذات الأهمية الكبيرة للمؤسسات البنوك، فمن خلاله يمكنها تلبية احتياجاتها المالية

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

قبل التطرق التمويل البنكي لا بد من تعريف التمويل بصفة عامة:

- يعرف التمويل: بأنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.¹

¹ الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 37.

- كما يعرف التمويل أيضا بأنه: توفير السيولة النقدية من أجل انفاقها على استثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف الانتاج والاستهلاك.¹
- ويقصد بالتمويل البنكي الثقة التي يولها البنك لشخص ما (طبيعي ومعنوي) حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين طرفين ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد العمولات والمصارف.²
- يعرف التمويل البنكي أيضا بأنه التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.
- كما يعرف التمويل البنكي على أنه توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء وبالتكلفة المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال واستعمالها في مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للاستثمار في قطاع معين، بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو غيره.³

الفرع الثاني: أهمية التمويل

- للتتمويل دور فعال في سياسة البلاد التنموية وذلك من خلال:⁴
- تحقيق المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها إليه. تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة؛
- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة؛
- تحقيق الأغراض والأهداف المسطرة من قبل الدولة
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضع المعيشي لهم، توفير السكن، العمل.....الخ.
- يساهم تمويل البنوك للمؤسسات في تنمية هذه الأخيرة وبالتالي يجعلها قادرة على التكيف مع المحيط الاقتصادي، خاصة في ظل العولمة التي تفرض على المؤسسات على العمل بتحسين أدائها وإنتاج السلع بجودة عالية لتلبية احتياجات الزبائن ومنافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية؛

¹ حمزة الشبيخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 20.

² بن حراث حياة، يوسف رشيد صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012، ص 46.

³ عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 89.

⁴ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012، ص 56.

- إن الدور الكبير للمؤسسات تحقيق التنمية الاقتصادية، يدفع الحكومات إلى توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات حتى تتمكن من القيام بوظيفتها والمتمثلة في الإنتاج والتوزيع لأن نجاح أي مشروع يتوقف على مقدرته على تحقيق طلبات المستهلكين، وهذا ما يحدد أهمية التسويق بالنسبة للمؤسسات، فإذا لم تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على التمويل لا تستطيع تحقيق أهدافها لعدم كفاية أموالها الخاصة على تحقيق كل أهدافها.

المطلب الثاني: صيغ التمويل البنكي للمؤسسات

يأخذ التمويل البنكي تصنيفات مختلفة من أهمها:

الفرع الأول: حسب طبيعة التمويل

ينقسم إلى تمويل نشاط الاستغلال وتمويل نشاط الاستثمار:¹

أولاً: صيغ التمويل البنكي الموجهة لنشاطات الاستغلال

يقصد بنشاطات الاستغلال كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال مدة قصيرة والتي لا تتجاوز السنة كالإنتاج، التخزين، الشراء والبيع. وتأخذ هذه الأنشطة الجانب الأكبر من قرض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وذلك لتدني مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية، ونظراً لذلك تتبع البنوك عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه أو حالتها المالية، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى القروض العامة؛ القروض الخاصة؛ القروض بالتوقيع؛ والقرض المستندي.

ثانياً: صيغ التمويل البنكي الموجهة لنشاطات الاستثمار

يتطلب تمويل نشاطات الاستثمار أشكالاً وطرقاً تتناسب مع نوعها، وبذلك يكون البنك مقبلاً على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، حيث قد تتراوح بين السنتين وأكثر من عشر سنوات وذلك حسب طبيعة الاستثمار، ومنه يمكن أن نميز بين التمويل عن طريق القروض متوسطة الأجل والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل

الفرع الثاني: التمويل حسب المدة

ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:²

أولاً: تمويل قصير الأجل

ينظم هذا التمويل على أساس سنة واحدة وهي السنة المالية للمؤسسة أو المنشأة، وتلجأ إليه المؤسسة لغرض تغطية العجز المؤقت غير الدائم في خزينتها أي تمويل الصندوق، والقصد منه هو تمويل احتياجات التشغيل أو رأس مال التشغيل

¹ بن حراث حياة، يوسف رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² بن حراث حياة، يوسف رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

في المنشآت أو كذلك المعاملات التجارية كبيع البضائع بأجل، وهذا التمويل قائم على الوفاء به وتسديده، وعليه فإن غرض الائتمان قصير الأجل متعدد، ويضم:

- تمويل الاستيراد والتصدير؛

- تمويل التعهدات والاستفادة من الخصم النقدي؛

- التوسع الموسمي.

ثانياً: تمويل متوسط الأجل

توجه القروض المتوسطة لتمويل الاستثمارات التي ال تتجاوز عمر استعمالها له سبع سنوات، كآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظراً لهذه المدة الطويلة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعاً مستوى المركز المالي للمقترض، لهذا تطلب البنوك ضمانات كافية من الزبون المستفيد من القرض

ثالثاً: تمويل طويل الأجل

تلجأ المؤسسة التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب 07 سنوات، ويمكن أن تمتد أحياناً إلى غاية 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات أراض، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية.

المطلب الثالث: معوقات التمويل البنكي، وتحدياته.

يواجه التمويل البنكي مجموعة من المعوقات التي تعرقل تحقيقه لأهدافه، ولمواجهتها له مجموعة من التحديات.

الفرع الأول: معوقات التمويل البنكي

يمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه التمويل البنكي فيما يلي:¹

- **الضمانات:** تلجأ البنوك إلى طلب ضمانات مالية أو أصول كضمان لتوفير التمويل، وهذا قد يكون عائقاً للأفراد

أو المؤسسات التي لا تمتلك أصولاً كافية؛

- **الإجراءات البيروقراطية:** عمليات التمويل البنكي تتطلب إجراءات بيروقراطية معقدة وطويلة الأمد، مما قد يؤدي

إلى تأخير التمويل المطلوب؛

¹ بن حراث حياة، يوسف رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- الفوائد والشروط: تكون عمليات التمويل البنكي مرتبطة بشروط وفوائد مرتفعة، بحيث تكون غير ملائمة للمقترضين؛
- القيود القانونية والتنظيمية: تزيد القيود القانونية والتنظيمية المفروضة على التمويل البنكي من التعقيدات وتقلل من القدرة على الوصول إلى التمويل؛
- المخاطر المالية: يمكن أن ترى إدارة البنك أن بعض المشاريع أو الأنشطة عالية المخاطر، وبالتالي ترفض تمويلها.

الفرع الثاني: تحديات التمويل البنكي

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التمويل البنكي في:¹

- تبني التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي لتسهيل عملية التمويل وجعلها أكثر كفاءة وأقل تكلفة؛
- تحسين الأمن السيبراني لحماية البيانات المالية والشخصية للعملاء؛
- التنافس مع البنوك الرقمية والمؤسسات المالية غير التقليدية التي تقدم خدمات مالية مبتكرة وسريعة؛
- تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبى احتياجات السوق المتغيرة؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية الصارمة والمراقبة من قبل الجهات الرقابية، مما يزيد من تكاليف التشغيل؛
- الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التكيف مع السياسات النقدية المتغيرة التي تؤثر على تكلفة الاقتراض والسيولة؛
- العمل على تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية من خلال التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- تقديم دعم خاص للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل حصولها على التمويل؛
- تطوير أدوات متقدمة لإدارة المخاطر والتقييم الائتماني لتحسين دقة التقييم وتقليل المخاطر؛
- تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات بين البنوك والعملاء؛
- الشراكة مع المؤسسات المالية غير التقليدية والبنوك الرقمية لتوسيع نطاق الخدمات وتحسين الكفاءة؛
- الابتكار في تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة تتماشى مع احتياجات السوق المتغيرة؛
- الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية لتحسين العمليات الداخلية وتجربة العملاء.

¹ قشيدة صورا، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 39.

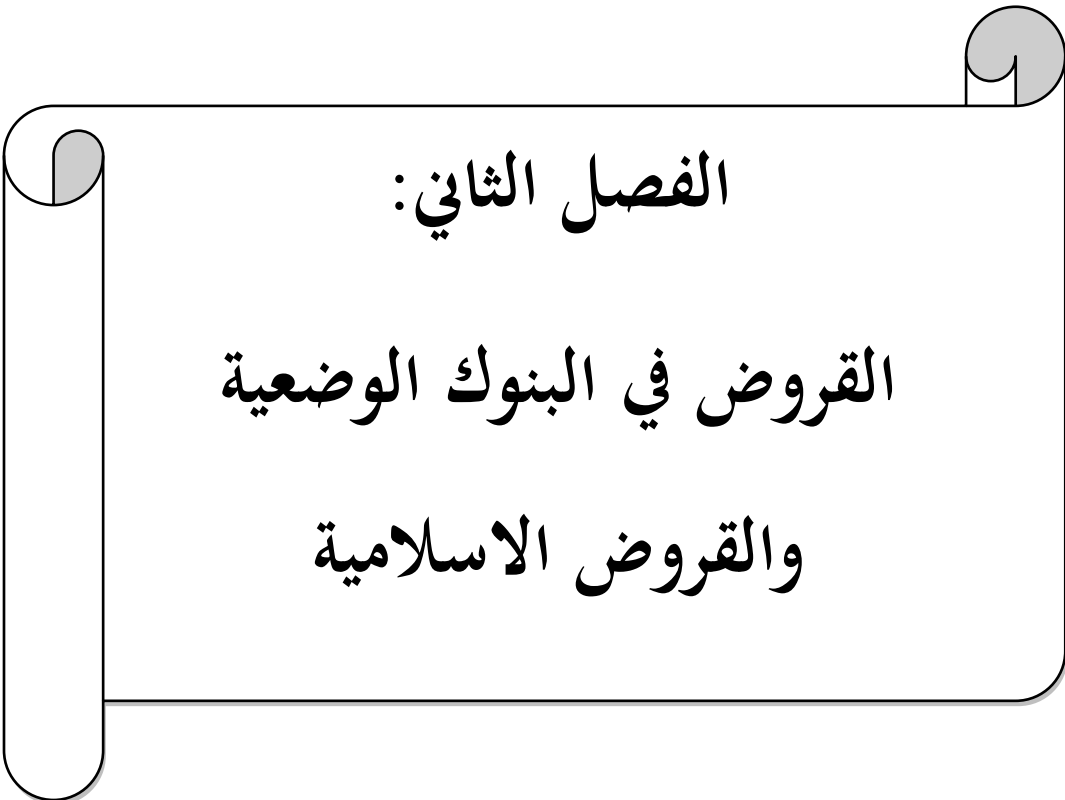
خلاصة الفصل

لقد أصبحت البنوك التجارية تعمل في ظل محيط اقتصادي متغير يتسم بالمنافسة القوية، وهنا أخذت إدارة البنوك على عاتقها قيادة سفينة البنك بالاستخدام الفعال لأساليب الإدارة العلمية والتجديد المستمر في خدماتها، بأن تبني فلسفتها على أساس العمل على إشباع احتياجات مختلف أطراف التعامل من العملاء ومنشآت الأعمال والمساهمين وتحقيق التميز في الخدمة، وذلك عن طريق التوسع في تمويل الأفراد والمؤسسات ذوي الحاجة إلى هذا التمويل.

وهذا الدور ظهر خاصة بظهور البنوك الإسلامية التي أضحت منافسة لها في ظل الصيغ التمويلية التي تقترحها، والتي تعود بالفائدة على المقرضين والمقترضين، وتمكنهم من التعامل مع البنك وفق أسس الشريعة الإسلامية، والتي تحرم التعامل بالفوائد الربوية.

ويعتبر التمويل البنكي من أهم الوسائل التي تساعد أصحاب العجز، عن تسديد احتياجاتهم، وخاصة ما تعلق بالمؤسسات التي تحتاج إلى هذا التمويل بغية الاستثمار في مختلف المشاريع.

لذلك جاء هذا الفصل في قالب مفاهيمي لمعالجة الإطار المفاهيمي للبنوك سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو الإسلامية، بالإضافة إلى ماهية المويل البنكي والذي يكون في صيغة قروض، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الثاني.



الفصل الثاني:

القروض في البنوك الوضعية

والقروض الاسلامية

تمهيد الفصل

من المعروف أن من أهم وظائف البنوك التجارية هي قبول الودائع، غير أنها لا تحصل على هذه الودائع من أجل الاحتفاظ بها وتجميدها، وإنما تستعملها لسد الحاجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إليها عن طريق منح القروض، فالقروض تمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية و الغاية من وجودها.

فالقروض البنكية بأشكالها المختلفة تعد أحد الأدوات المالية الأساسية التي تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المالية للأفراد والشركات، سواءً من خلال البنوك التجارية التقليدية أو البنوك الإسلامية التي تقدم حلولاً تمويلية تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

حيث تلعب البنوك التجارية دوراً مركزياً في تقديم القروض للمستهلكين والشركات، وتتنوع أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية، وكل نوع منها مصمم لتلبية احتياجات محددة للمقترضين.

أما البنوك الإسلامية فتختلف في تقديم القروض عن نظيرتها التقليدية بسبب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا (الفائدة)، وتعتمد على مجموعة من الصيغ التمويلية الشرعية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى القروض في البنوك الوضعية والاسلامية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية القروض البنكية
- المبحث الثاني: القروض في البنوك التجارية (الوضعية)
- المبحث الثالث: القروض في البنوك الاسلامية

المبحث الأول: ماهية القروض

يلعب القرض او الائتمان دورا هاما في تطور الاقتصاد للبلاد لأنه يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر كما يعتبر وسيط للتبادل، وسيتم في هذا المبحث تناول مفهوم القروض البنكية أهميتها ووظائفها، بالإضافة إلى سياسة الاقراض

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

القرض لغة: ائتمن فلان فلانا: عده أي اعتبره أمينا وائتمن فلان فلانا على كذا: اتخذه أمينا عليه، والائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة.

أما اقتصاديا فتعددت تعاريف القروض كالتالي:

فوفقا لوجهة نظر الباحث في اللغة نجد أنه نشأ من عبارة Credit ، فإذا أخذنا معنى القرض باللغة الإنجليزية اللاتينية Credo، وهي تركيب لاصطلاحين: Card ويعني باللغة السنسكريتية " ثقة"، و Do ويعني باللغة اللاتينية "أضع" وعليه فالمصطلح معناه "أضع الثقة".¹

- تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها. والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.²

- وهي كذلك مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلية، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادل قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة أجلية عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.³

- ويعرف القرض على أنه: "من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو (الدائن) ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته (بمنح الأموال)

¹ لوراني ابراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد 31، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 199.

² عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

³ هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 2.

بضاعة أو نقود إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة.¹

و من خلال هذه التعارف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:

- الثقة: هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.
- مبلغ الائتمان: ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.
- الغرض من الائتمان: هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعلاقات الاستثمارية.
- المدة: وهي الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات).
- المقابل: العائد الذي يحصل عليه المصرف و يتمثل في سعر الفائدة و العمولات و المصاريف.
- الضمانات: وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف القروض البنكية

تمتلك القروض أهمية كبيرة في الاقتصاد، كما أنها تختلف باختلاف وظائفها.

الفرع الأول: أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولى البنك التجاري القروض البنكية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة من أموالها العامة.

ويمكن إيجاز أهمية القروض البنكية في النقاط التالية:²

- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، وتولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة حيث ترتفع نسبتها في ميزانيتها إضافة إلى الفوائد و العمولات التي تمثل مصدرا آخر لإيراداته.
- تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان.
- تلعب القروض البنكية دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، فتستخدم في عمليات الإنتاج و التوزيع والاستهلاك.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص5.

² مهند حلا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 44.

- إن القروض تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
- تعد إدارة البنوك مسؤولة عن سلامة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، فالمساهمون يطلبون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم.
- تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان قصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة، بينما تتوقع الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالاكتمال أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة.
- بالإضافة إلى هذا يعمل القرض البنكي على:
 - تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء؛¹
 - القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر؛
 - القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة، ولك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا الغرض؛
 - يساعد القرض البنكي على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى القضاء على التضخم؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يخص القروض الخارجية، وهذا لتغطية الحاجة للعمليات الخارجية في عملية الاستيراد؛
 - زيادة حجم الانتاج في المجتمع، وهذا يعني زيادة مردودية المنتجين، وبالتالي زيادة الدخل القومي الوطني.

الفرع الثاني: وظائف القروض البنكية

- في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة للقروض المصرفية، إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من المكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف القروض الأساسية فيما يلي:²

¹ شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 28.

² لوراني إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 203.

1- وظيفة تمويل الإنتاج:

تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، ونتيجة لصعوبة توفير هذا القدر من الادخارات والاستثمارات الفردية، فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية تهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها وهناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات وبيعها للمجتمعات والمشروعات والأفراد، لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لأجل تسهيل وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك هو حصر المستهلكين على السلع الاستهلاكية، التي قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب منها السلع الاستهلاكية الحاضر بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة، ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة، مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، ويساعد القرض الاستهلاكي أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومنثم يساهم في زيادة رقعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

3- وظيفة تسوية المبادلات

وهذا يعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود البنكية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية تتم بشيكات كوسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة، وهذا ناشئ عن تقدم العادات البنكية في المجتمع، كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى، من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.

المطلب الثالث: سياسة الاقراض

من المعروف أن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة إدارية بالبنك، يتحمل المسؤولية النهائية في سياسة البنك الائتمانية، انما شأن أي سياسة تغطي نشاط مصرفي ما، غير أن الوضع الفعلي لسياسة الإقراض يتعين أن يتمثل في خبراء الائتمان بالبنك.

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وبهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك، ويمكن تحديد مكونات السياسة الإقراض في مايلي:¹

أولاً: تحديد الحجم الإجمالي للقرض

ونعني بذلك أن إدارة البنك تقوم بتحديد حجم الأصول الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائماً مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.

ثانياً: الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية

يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية لتوسع أو لتقييم الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل البنكي والسياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.

ثالثاً: تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك

بمعنى تحديد القروض التي يتعامل فيها لبنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة مثال ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان، ففي هذه الحالة إذا تقدم عميل بطلب للحصول على قرض لتمويل عمليات إنشاء مساكن، في هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها في ظل الظروف الحالية، مما يوفر وقت وجيز المسؤولين عن منح الائتمان في الاستقصاء والتحري عن طالب القرض والتركيز على الطلبات التي تتماشى مع سياسة البنك.

رابعاً: التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تعددت وجهات النظر في هذا الشأن، ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤدية داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدماً وبصفة عامة، لابد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث الاختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 406.

خامسا: المنطقة التي يخدمها البنك

يجب أن يحدد البنك في سياسته الإقراضية المنطقة التي يلبي فيها طلبات الإقراض، سواء كان ذلك لبنك ككل أم لفروعه المنتشرة في البلاد، وتعتمد حدود المنطقة على عوامل عديدة، منها حجم موارد البنك، ودرجة المنافسة مع البنوك الأخرى وحجم طلبات القروض، وقدرة موظفيه على مراقبة القروض بعد منحها في المناطق المتباعدة جغرافيا.¹

سادسا: شروط ومعايير منح الائتمان

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك، ينبغي تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري، والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

سابعا: إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان

يجب على البنك تحديد إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان وتحسين تدوينها في كتيب معد لهذا الغرض، وهذا هو الوضع السائد في البنوك الكبيرة، حيث تدون هذه المسائل في كتيب مخصص يطلق عليه دليل الحصول على الائتمان. وهذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ سياسة الائتمان.²

المبحث الثاني: تقنيات وإجراءات منح القروض في البنوك التجارية (الوضعية)

يتطلب منح القروض في البنوك التجارية اتباع مجموعة من التقنيات والإجراءات لضمان سلامة عملية الإقراض وتقليل المخاطر المرتبطة بها، وسيتناول هذا المبحث أنواع القروض في البنوك التجارية ومبادئ ومنحها، وكذلك خطوات منح هذه القروض.

المطلب الأول: أنواع القروض في البنوك التجارية

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية، نظرا للعائد الناتج عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق وكذا القروض من حجم ونوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.

¹ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 269.

² المرجع نفسه، ص 270.

الفرع الأول: القروض حسب النشاط الاقتصادية

إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في:¹

1- القروض الاستهلاكية

وهي تلك القروض التي تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجأة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من طرف المستقرض في المستقبل.

2- القروض الإنتاجية

وهي التي تمنح لهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع.

3- القروض التجارية

وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية لغرض تمويل نشاط التجار قصد مساعدتهم في شراء السلع من أجل الاتجار فيها.

الفرع الثاني: القرض حسب الفترة الزمنية

يمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية:²

1- القروض طويلة والمتوسطة الأجل

يقصد بها القروض التي تزيد آجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرين سنة. ويمنح هذا النوع لتمويل الأنشطة الرأسمالية كبناء المصانع والمشاريع ذات رؤوس الأموال الثابتة وتنقسم فترات التمويل في هذا النوع إلى:

- فترة الاستخدام: هنا يقوم العميل باستخدام مبلغ القرض في الإنفاق على بناء المشروع وشراء التجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولى ومصاريف الافتتاح؛
- فترة السماح: الفترة التي يتم من خلالها إنتاج السلع وتسويقها ثم تحصيل منها، أي هي تلك الفترة التي تغطي دورة واحدة من دورات رأس المال العامل (دورة واحدة للنشاط)؛
- فترة السداد: بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفيه لسداد التزاماته، تأتي هذه المرحلة، وعادة ما يتم السداد على أقساط دورية تتحدد حسب السياسة الائتمانية المتبعة.

¹ Khemici chiha, **finance d'entreprise**, éd. Houma, alger, 2009, p 106.

² لورتي إبراهيم، القروض البنكية واجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية -، العدد 31 (2)، المجلد 02، 2017، ص 200، 201.

2- القروض قصيرة الأجل

هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة، ويستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية والزراعية القصيرة الأمد، كما تمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية، لأنها ذات عائد سريع ومخاطر اقل، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية، ليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة. وتتكون من:¹

- تسهيلات الصندوق؛

- السحب على المكشوف؛

- قروض موسمية؛

- قروض الربط.

- **القروض الخاصة:** تعتبر القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وهناك ثلاثة أنواع من هذه القروض تذكرها فيما يلي:²

✓ تسبيقات على البضائع؛

✓ تسبيقات على الصفقات العمومية؛

✓ الخصم التجاري.

- **القروض بالالتزام:** إن القروض بالالتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقود ولكن يعطي ثقة فقط، ويكون مضطرا إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع للقروض بالالتزام نذكرها فيما يلي:

✓ الضمان الاحتياطي؛

✓ الكفالة؛

✓ القبول.

¹ A. BOUDINOT, et J. C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4ème édition, Paris, 1978, p 245.

² القاضي انطوان ناشف، خليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 20.

الفرع الثالث: القرض من حيث نوع الضمان

يعتبر الضمان الوسيلة الأكثر تأميناً من خطر عدم السداد، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد، وينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين هما:¹

1- القروض بدون ضمانات

عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بمجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق ومراكزهم المالية القوية، ويمنح هذا النوع في ظروف خاصة إلا أنه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة المخاطر.

2- القروض بضمانات: معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة وتعرف باسم "ضمانات تكميلية"، لأنها

تطلب التكملة عنصر الثقة، ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجاً في الميدان المصرفي.

وهذه القروض تأخذ عدة أشكال:²

- قروض بضمان بضائع: مثل السيارات، الأجهزة الالكترونية، الأخشاب... الخ، ويشترط في البضائع سهولة التسويق وعدم قابليتها للتلف، وغيرها من الشروط الأساسية حتى يضمن البنك حقه.
- قروض بضمان المحلات التجارية والصناعية: يعتبر المحل التجاري أو المصنع رهناً تجارياً حيازياً كونه مالا منقولاً، غير أنه يمكن رهن المحل رهناً تجارياً حتى لا تتعطل التجارة، وهذا ما تقوم به البنوك التجارية، وتصبح سلطة البنك رسمية على المحل أو المصنع إذا لم يدفع العميل ما عليه.

المطلب الثاني: مبادئ منح القروض

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه اعتماد عدة تقنيات لمنحه القروض ومن ثم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تحصيله.

أولاً: مبادئ منح القروض

مع تطور البنوك واتساع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية، عادة ما تحدد إدارة البنك مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات حيث تحدد القروض على أساس:

¹ عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 108.

² صلاح الدين حسن الساسي، إدارة الأموال وخدمات المصاريف، دار الرسام، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 28.

- 1- **مبدأ السلامة:** الذي يقتضي أن يمنح الائتمان إلى متعاملين مؤهلين وموثوق بهم ، وأن مركزهم المالي جيد إلى درجة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات عند حلول أجلها من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي توافر الضمانات الكافية واللازمة التغطية مخاطر عدم تسديد القرض في أجله المحددة؛
- 2- **مبدأ السيولة:** الذي يقضي بإمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية ممكنة وبأقل تكلفة، لذلك تعمل البنوك على تقديم القروض القصيرة الأجل غالبا وتتعامل بالائتمان الذي يمتاز بالسيولة العالية؛
- 3- **مبدأ الربحية:** إن البنك من خلال تقديمه للقروض يحرص على تحقيق عائد، ممثلا في سعر الفائدة معقول يغطي تكاليفه في الوقت نفسه، لذلك فهو يعمل جاهدا على توزيع أمواله على استخدامات مختلفة تجنبا لأي طارئ من شأنه يؤثر على ربحية الإجمالية.

المطلب الثالث: خطوات منح القروض

يمر منح القرض بعدد من خطوات الرئيسية وهي كالآتي:¹

أولا: الفحص الأولي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتي يشعر بالجدية في معاملة طلبه

ثانيا: التحليل الائتماني للقرض

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدي ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة

¹ محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 282.

ثالثا: التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءً على المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداد، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

رابعا: اتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض معلومات عن مديونتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض والعرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط ونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، وبناءً على هذه المذكرة تتم الموافقة على القرض من السلطة الائتمانية المختصة

خامسا: صرف القرض

يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاه التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

سادسا: متابعة القرض والمقترض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان علي حسن سير المنشأة وعدم حدوث تغييرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا لبعض تصرفات المقترض، والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهةها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى

سابعا: تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

المبحث الثالث: القروض في البنوك الاسلامية

تقدم البنوك الإسلامية نمطاً من التمويل يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا (الفائدة)، حيث تسعى هذه البنوك إلى تقديم حلول تمويلية مبتكرة تحافظ على مبادئ الشريعة وتحقق العدالة والمصلحة المشتركة بين البنك والعميل، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم أنواع القروض في البنوك الإسلامية .

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على أساس المشاركة

تتمثل صيغ التمويل أو القروض القائمة على أساس المشاركة في المضاربة والمشاركة

الفرع الأول: المضاربة

تعد من أهم صيغ التمويل والتي يعتمد عليها كثيرا في حل العديد من المشكلات الاقتصادية مثل التضخم والاحتكار، كونها تجمع بين رأس المال والعمل، وذلك لممارسة نشاط اقتصادي حقيقي، كما أنها تناسب صغار المستثمرين وأصحاب الحرف الذين لا يملكون المال ويفتقدون إلى الملاءة المالية.

أولاً: تعريف المضاربة

المضاربة لغة: المضاربة وهي الضرب، والسعي في الأرض، تقول: قارضه قرضاً دفع إليه مالا ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما على ما شرطاً، والوضعية على المال.¹

أما اصطلاحاً فهي إجارة على تجر في مال بجزء من ربحه

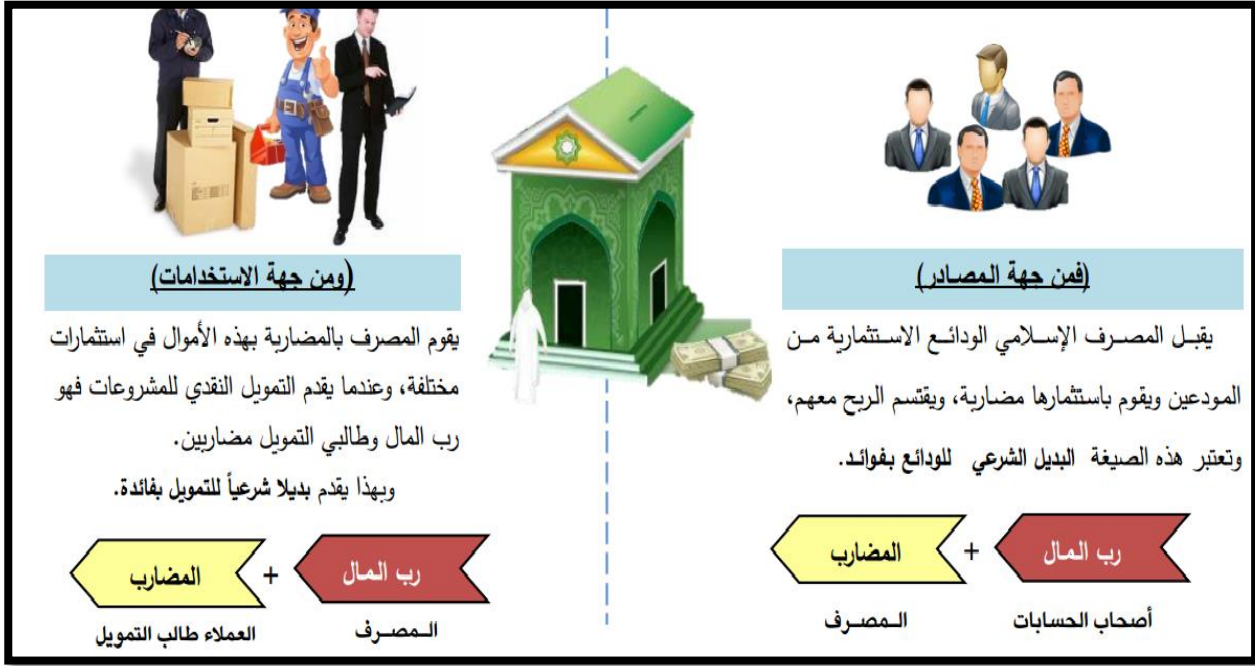
وهي عبارة عن اشتراك بين العميل وبين البنك يدفع بمقتضاها كل منهم جزءاً متفقاً عليه من المال للاستغلال أو التوظيف في مجال معين متفق عليه على أن يوزع الربح بينهما حسب نسب رأس المال، وكذلك توزع الخسارة في حالة تحقيقها حسب حصص رأس المال وإذا ما أضيف الجهد أو العمل من قبل العميل فإنه يجب أن يخصص له نسبة من الربح المتفق عليه مقدماً، وعادة ما تأخذ المشاركة شكل تمويل المشروعات الزراعية، أو الصناعية، أو تجارية.²

والشكل الموالي يمثل صيغة المضاربة

¹ إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك اربد، الأردن، 2007، ص23.

² مصطفى رديف، محمد بشير لبيب، تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد السادس، 2013، ص 12.

الشكل رقم 2-1: صيغة المضاربة



المصدر: مُجَدِّد الطاهر الهاشمي، المصارف الاسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية، جامعة مصراته، ليبيا، ص 50.

ثانيا: مشروعية المضاربة

المضاربة جائزة بالسنة التقريرية، أي أن النبي ﷺ أقرها ولم ينكرها، كما أنه عليه الصلاة والسلام اشتغل بمال خديجة ﷺ قبل البعثة، ثم إن عباس بن عبد المطلب ﷺ كان إذا دفع مالا للمضارب اشترط عليه ألا يسلك به بحرا ولا واديا ولا يجعله في ذي كبد رطب، وإلا كان المضارب ضامنا. فالعقل يقتضي مشروعيتها نظرا لشدة حاجات الناس إليها، ضف إلى ذلك أن هناك من له أموال لكن لا يحسن المتاجرة فيه فشرعت المضاربة من أجل التصرف في هذا المال¹.

ثالثا: أركان المضاربة

تتمثل أركان المضاربة في الصيغة، العاقدان، رأس المال، الربح، العمل، وليكن عقد المضاربة صحيح يجب توفر شروط أركان العقد وهي كالآتي:²

¹ ختير مسعود، بوقرين عبد الحليم، مشروعية المضاربة في الاقتصاد الإسلامي، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي المنعقد يومي 23-24 فيفري 2011، جامعة غرداية-الجزائر، ص 2.

² حسين رحيم، مُجَدِّد رشدي سلطاني، نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر بالدول النامية، يومي 21-22 نوفمبر 2006، جامعة مُجَدِّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص ص 08-09.

1- الصيغة: حيث يفصح الطرفان عن رغبتهما في التعاقد من خلال الإيجاب و القبول، وهي الاتصال بين الإيجاب والقبول أي أن لا يفصل بين الإيجاب والقبول ما يعتبر إعراضاً على العقد، ويجب إتحاد موضوع الإيجاب والقبول أي أن يكون هناك توافق على معنى واحد، فلا يجوز أن يصدر الإيجاب ثلث الربح ويصدر القبول بنصفه

2- العاقدان: وهما رب المال ورب العمل، ويجب أن تتوفر عندهما الأهلية الكاملة أي صلاحيتهما للالتزام والإلزام.

3- رأس المال: ويجب أن يكون:

- من النقود التي تتمتع بقبول عام وليس بضاعة مثلاً
- معلوم القيمة لدى كل من صاحب المال والمضارب
- عينا لا ديناً في ذمة المضارب عند ابتداء المضاربة، أي أن لا يكون رب العمل مديناً بالبلغ
- أن يسلم المال لرب العمل، ويعني ذلك تمكين المضارب من التصرف بمال المضاربة والتسليم يكون أما بالمقابلة أو تمكين المضارب من أخذه بالطريقة المتفق عليها بينهما

4- العمل: وتتمثل شروطه في:

- أن يختص المضارب بالعمل فلا يجوز أن يشترط رب المال أن يعمل معه
- أن يكون مجال العمل تجارة
- أن لا يضيق رب المال على المضارب في تصرفاته التي يبتغي من خلاله الربح ويمكن لرب المال أن يفرض شروط ويضع القيود التي يراها ذات مصلحة وله أن يتدخل لمنع المضارب في التصرف الضار بالمضاربة وذلك من أجل حماية المصالح المشتركة.

5- الربح: ومن شروطه:

- أن يكون الربح مشتركاً بين المتعاقدين
- أن يكون نصيب كل منهما معلوماً عند التعاقد أي يتفق الطرفان على كيفية توزيع الربح بينهما
- أن يحدد نصيب كل منهما فيما يتحقق من الربح بالنسبة المئوية أو الجزئية
- أن يكون الربح مختصاً برب المال والمضارب ولا يتعداهما إلا برضاها
- الخسارة تكون على رب المال ولا يتحمل المضارب منهما شيئاً طالما لم يقصر ولم يخالف الشروط.

الفرع الثاني: المشاركة

المشاركة هي إحدى أشكال توظيف الأموال البنك الإسلامي كما تعد الأداة الثانية من صيغ التمويل، والتي يمكن من خلالها تشغيل الأموال وتحقيق الأرباح.

أولاً: تعريف المشاركة

- لغة: المشاركة أي أن يكون الشيء بين اثنين، لا ينفرد به أحدهما، تقول: اشترك الأمر: اختلط، والتبس، وسميت المشاركة بذلك، لأن مال الشريكين يختلط، ويلتبس ببعضه، فلا يتميز.

- اصطلاحاً: إذن في التصرف لهما مع أنفسهم.¹

وهي عبارة عن اشتراك بين العميل وبين البنك يدفع بمقتضاها كل منهم جزءاً أو التوظيف في مجال معين متفق عليه، على أن يوزع الربح بينهما حسب نسب رأس المال، وكذلك توزيع الخسارة في حالة تحقيقها حسب حصص رأس المال، وإذا ما أضيف الجهد أو العمل من قبل العميل فإنه يجب أن يخصص له نسبة من الربح المتفق عليه مقدماً، وعادة ما تأخذ المشاركة شكل تمويل مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية.

وهي تعني الشركة أو الشراكة أو المشاركة، وعقد المشاركة شبيه بعقد المضاربة على أنه بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإدارية وغيرها، وأنه عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما ينشأ عنه من غنم أو غرم.²

ثانياً: أركان المشاركة

وتتمثل في³:

- الصيغة: الإيجاب والقبول كما أنه ليس هناك صيغة محددة لعقد المشاركة فتعقد بكل لفظ يعبر عن المقصود، ويصح عقدها باللفظ أو بالكتابة ويؤكد توثيق عقد المشاركة بالكتابة والشهود.

- أطراف العقد (العاقدان): يشترط في العاقدان أن يكون الشريك صالحاً والتوكل والتوكيل.

- محل العقد (المال والعمل): وهو ما تنعقد عليه الشراكة وهو رأس المال والعمل حيث يكون رأس المال نقداً من الذهب والفضة أو ما في حكمهما وقد يكون عينا (عروضا) مثل البضاعة والعقارات والآلات، ويقوم البعض بخلط الأموال المقدمة من الشركاء حتى لا يكون هناك تمييز بين حصة أحد منهم، ومن شروط

¹ عماد عبد الرحمن بركة، قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية وحلول مقترحة، ط1، دار النفائس، الأردن، 2015، ص 17.

² مصطفى رديف، مُجد بشرير لبيب، مرجع سبق ذكره، ص 12.

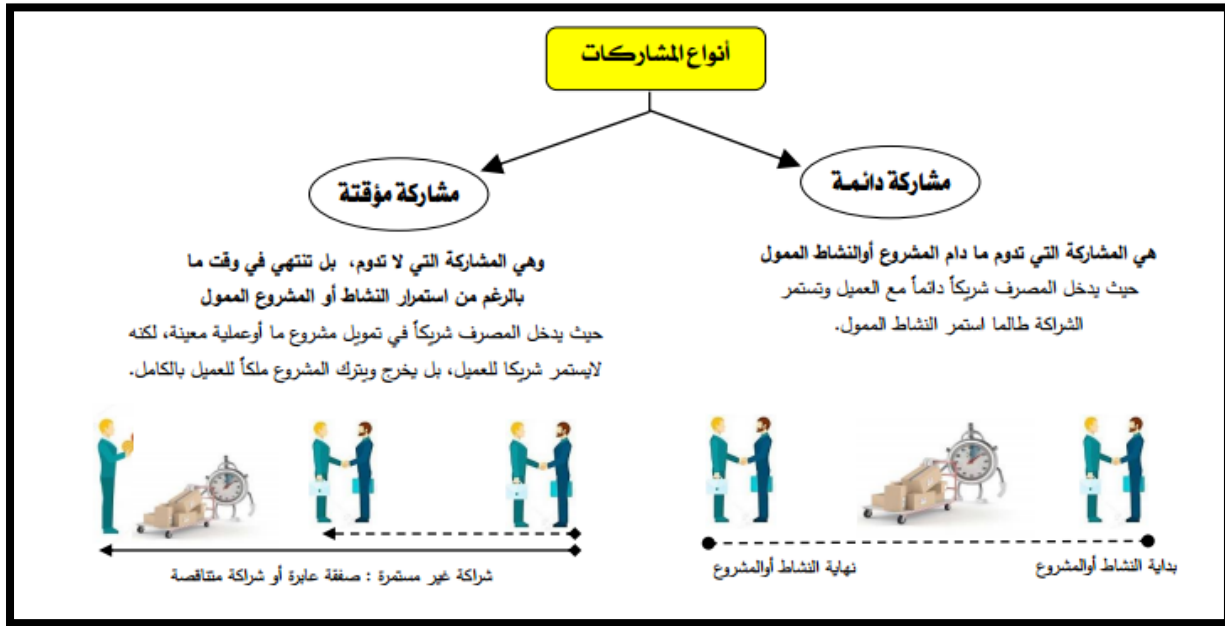
³ محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2012.

عملها أن أصل بأن يشترك الشركاء في العمل، ولا يجوز أن يشترط أحدهما عدم العمل ولا يشترط التساوي فيه فيجوز أن يبدل أحد الشركاء جهد أكثر من الآخر ويجوز أن يشترط لنفسه حصة زائدة من الربح مقابل هذا الجهد المتميز.

ثالثاً: أنواع المشاركة

يمثل الشكل الموالي أنواع المشاركة:

الشكل رقم 02-02: أنواع المشاركة



المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الاسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية، جامعة مصراته، ليبيا، ص 63.

من خلال الشكل السابق يتضح أن أنواع المشاركة تتمثل في:

- 1- المشاركة الثابتة:** هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكل قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية.¹

¹ سيف هشام صباح الفخري صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الرابط <https://www.alukah.net/library/0/20830>، تاريخ الاطلاع 2024/05/29، على الساعة 22.36، ص 8.

2- المشاركة المؤقتة: يعتبر هذا الشكل من أهم أشكال المشاركة التي تستخدمها البنوك الإسلامية في توظيف أموالها. وتعرف المشاركة المتناقصة بصفة عامة بأنها شركة بين طرفين أو أكثر في مشروع ذي منفعة مادية، يتعهد فيها أحد الأطراف بشراء حصة البقية، سواء كان الشراء من حصة الطرف المشتري في الدخل أم من موارد أخرى وغالب إما تحتسب أرباح البنك على أساس بيع الحصة بأكثر من مشاركته.¹

رابعا: شروط المشاركة:

وتتمثل فيما يلي²:

1- شروط رأس المال

- أن يكون رأس المال نقديا لا أن يكون من العروض، إلا إذا جرى تقويمها بالنقد وقت المشاركة؛
- أن يكون رأس المال ديناً، وأن يكون حاضراً عند بدء العمليات التأكد من خلط الأموال شروط التوزيع (ربح، خسارة)

- يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء بحسب الاتفاق.
- تقسم الخسارة حسب نسب الملكية رأس المال فقط، ولا يجوز الاتفاق على تحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة؛

2- الشروط الخاصة بالعمل:

- أن يكون كل شريك أهلاً للتوكيل متمتعاً بالأهلية التي تمكنه من أن يكون أصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن غيره من الشركاء.
- أن تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يختص من أعمال وأموال الشراكة، فلا يضمن ما أتلّف إلا حيث قصراً وتجاوز حدود الأمانة.

¹ بونون خير الدين، البنوك الإسلامية بين حتمية المشاركة والمضاربة في النظرية ومنطق المداينة في التطبيق، ورقة عمل ضمن الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وافاق المنعقد يومي 2-3 ديسمبر 2015، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2-، ص-ص 6-7.

² ين ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 63.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على اساس البيوع (المراجحة، الاجارة)

تُعتبر صيغ التمويل القائمة على أساس البيوع، مثل المراجحة والإجارة، من أهم الأدوات التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية، هذه الصيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحقق مبدأ التمويل القائم على الأصول والمشاركة في الربح والخسارة.

الفرع الأول: المراجحة

أولاً: تعريفها

- المراجحة لغة: اربحه على سلعته أعطاه ربحاً، وباع الشيء مراححة ففي هذا البيع يجني البائع نماء وزيادة لماله.
- اصطلاحاً: البيع برأس المال وربح معلوم، والمراجحة أي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منها ربحاً إما في الجملة مثل أن يقول اشتريتها بعشر وتربحني ديناراً، أو غير ذلك وبعبارة أخرى بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم بين البائع و المشتري.
وتكون على النحو الآتي:

- الصورة الأولى : اتفاق البنك الإسلامي مع متعامل يرغب في شراء سلعة أو عقار يملكه البنك، مع الاتفاق على مقدار الربح الذي يضاف إلى ثمن شراء البنك ، أو الكلفة التي تحمها مقابل السلعة أو العقار.
- الصورة الثانية : طلب المتعامل من البنك شراء سلعة معينة يحدد أوصافها و ثمنها الذي يدفعه إلى البنك مضيفاً إليه ربحاً معيناً مقابل قيام البنك بشراء السلعة وبيعها له¹.
يمكن استخلاص أن بيع المراجحة هو بيع سلعة بسعر تكلفة مضاف إليه نسبة معلومة من الربح، ويكون دفع ما نقد او بثمان بمحل في دفعة أو عدة دفعات.

ثانياً: شروط عقد المراجحة

بالإضافة إلى الشروط العامة (الأهلية، الحل، الصيغة) توجد شروط أخرى هي:²

- 1- يجب أن يكون موضوع عقد المراجحة مطابقاً للشريعة الإسلامية، أي عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام.
- 2- الشراء المسبق للسلع من طرف البنك، حيث أن الأساس القاعدي للمراجحة هو أن هامش الربح العائد للبنك مستحق تحمل البنك ضمان السلع بعد شرائها وقبل بيعها للعميل، (يجب أن تكون عملية الشراء

¹ مصطفى رديف، محمد بشير لبيب، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² ركيبي كريمة، غماري حفيصة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة اكلي محمد او الحاج، 2015، ص 82.

وإعادة البيع حقيقية وليست وهمية)، وبهذا الصدد سميت المراجعة، حسب ما يتم التعامل به في البنوك الإسلامية، عملية بيع لأجل وهذا الأخير عنصر مكون للعملية التجارية التي تبرر هامش الربح الذي يتقاضاها لبنك لا أكثر.

- 3- المبلغ العائد وهامش ربح البنك وآجال التسديد، يجب أن تكون معروفة ومتفق عليها بين الطرفين مسبقاً.
- 4- في حالة التأخر في التسديد يمكن للبنك أن يطبق على العميل المماطل غرامات تأخير التي توضع في حساب خاص " إيرادات قيد التصفية"، ولكن لا يمكن للبنك إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد، غير أنه في حالة ثبوت النية السيئة للعميل، إضافة إلى غرامات التأخر، يحق للبنك المطالبة بالتعويض عن الضرر عن الاستحقاقات غير المسددة، والتي من خلالها يقيم الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالبنك وتجنب كل مرجع لنسب الفائدة.
- 5- يعد إنجاز عقد المراجعة تنقل ملكية السلع فعلياً إلى المشتري النهائي الذي يصبح مسؤولاً عنها، غير أنه يمكن للبنك أن يحصل رهناً حيازياً على السلع المباعة ضماناً لتسديد مبلغ البيع وتحقيق هذا الرهن في حالة عدم التسديد، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار عسر العميل ومنحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه وهذا دون احتساب هامش ربح إضافي زيادة على هامش الربح الأصلي.

ثالثاً: أنواع عقد المراجعة

تعتبر المراجعة من العقود البيع المهمة في الفقه الإسلامي وتنقسم بيع مراجعة إلى نوعين هما:¹

- 1- **المراجعة البسيطة:** وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونها إياها بربح في العادة، وقد يكون البيع مساومة دون ذكر ثمنها الأول أو أمانة أي ذكر ثمنها الأول، وقد يكونا لثمن حالاً أو مؤجلاً أو مقسطاً.
- 2- **المراجعة المركبة:** هي إحدى بيوع الأمانة، حيث يطلب شخص من شخص آخر أن يشتري له سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين، وهذا النوع من البيع تقوم به المصارف الإسلامية ويشكل نسبة كبيرة من استثماراتها.

¹ سعد عبد مَّجَّد، حمودي عبد الله، عقد بيع المراجعة في البنوك الإسلامية، على الموقع: www.noor-book.com بتاريخ: 2024/05/28 على الساعة

- حسب كيفية تسديد ثمن البضاعة:

✓ **المراجعة للأمر بالشراء العاجلة:** حيث بدفع المشتري أي العميل قيمة البضاعة كاملة عند استلامها، وهذه الطريقة الأقل استخدام لأنها أقل جدوى للمشتري، فإذا كان بإمكان دفع قيمة البضاعة عاجلاً فما حاجته إلى الطرف الثالث.

✓ **المراجعة للأمر بالشراء الآجلة:** حيث يتم الاتفاق مع البنك على تسديد قيمة البضاعة في وقت آجل دفعه، وهي ذات جدوى للاستخدام من قبل تجار الجملة الذين يرغبون بتمويل وشراء كمية كبيرة من سلفة معنية وتسديد قيمتها بعد بيعها.

✓ **المراجعة للأمر بالشراء المقسطة:** حيث يتم اتفاق مع البنك على تسديد قيمة البضاعة على دفعات غالباً ما تكون متساوية ومنضمة لفترة محددة.

- أنواع المراجعة للأمر بالشراء حسب تكرارها: وتنقسم المراجعة حسب تكرارها إلى:

✓ **المراجعة للأمر بالشراء مرة واحدة:** فيما يكون العقد لمرة واحدة غير قابل للتكرار ويطلق عليها أي نوع من الأنواع السابقة من حيث كيفية تسديد.

✓ **المراجعة للأمر بالشراء عدة مرات:** وفيما يكون العقد غير محدد من حيث عدد السلع المطلوبة في تمويلها من قبل البنك و غير محدد المدة

الفرع الثاني: الإجارة

أولاً: تعريفها

الإجارة لغة مأخوذة من الأجر، أو الجزاء والثواب على العمل، والجمع أجور، تقول: أجره وآجره الله أجره، أي أثابه، كما تطلق الإجارة على الكراء، تقول: أجره الدار، أكرها إياه.

أما اصطلاحاً فهي تملك منفعة معلومة زمناً معلوماً بعوض معلوم. وتكون على النحو الآتي:

- الصورة الأولى: تأجير البنك الإسلامي للآلات والمعدات والمكنات للصناعيين وآلات البناء والحفر للمقاولين، والحافلات والسيارات للناقلين وغيرها.

- الصورة الثانية: تأجير الأشخاص والهيئات للبنك الإسلامي في حفظ الأوراق المالية، والأشياء الثمينة وتحصيل الشيكات وغيرها مقابل أجر يأخذه البنك نظير الخدمات التي يؤديها للمتعاملين¹.

¹ حسن محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2013، ص 282.

وتعرف بأنها أسلوب تمويل عيني، يقوم فيها لمصرف بتأجير أصل معين لعميله الذي يرغب في تأجير الأصل ابتداء وامتلاكه انتهاء بعد أي حد للمصرف مواصفاته، فيوفرها لمصرف ويقوم بتأجيره للعميل؛ مع وعد منه بتمليك الأصل له في نهاية مدة التأجير إما بالبيع أو الهبة حسب ما يتفقان عليه عند التعاقد.¹

من هذه التعاريف نستنتج أن الإجارة هي عقد على منفعة مباحة ومعلومة لمدة معلومة بعوض معلوم وقد ينتهي هذا العقد بتملك الأصل محل التعاقد.

ثانيا: أركان عقد الإجارة

أركان عقد الإجارة: ينشأ عقد الإجارة بين أربعة أطراف تتمثل فيما يلي:²

- 1- **المورد:** ويتمثل الجهة التي يقوم بتوفير الأصل المطلوب، ويظهر عندما يتعلق الأمر بأصول المنقولة، وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب.
- 2- **المؤجر:** أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية الأصل موضوع العقد.
- 3- **المستأجر:** يتمثل المستأجر في الطرف الذي يتم عملية التأجير الصالحة، بحيث يقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي يرغب في تأجيره بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة حسب احتياجاته، ويقوم باستخدامه مقابل تسديد دفعات إجبارية وفقا للاتفاق الذي عقد مع المؤجر.
- 4- **المقرض:** ان عملية الإجارة بإمكانها أن تتضمن طرف رابع وهو المقرض الذي يقوم بخدمات بنكية والمتمثلة في منح قروض الى المستأجر أو المؤجر.
- 5- **المدة:** يجب تحديد المدة بتقدير دقيق أو أيام مضبوطة أو أشهر أو سنوات.
- 6- **الأجرة:** هي العوض أو الثمن إلى يقع مقابل المنفعة التي يحصل عليها المستأجر من الشيء المؤجر، ويجب أن تكون موضحة في العقد.

ثالثا أنواع عقد الإجارة

ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع هي :

¹ محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ابحاث دراسات في التمويل، ليبيا، 2012، ص6.

² كسيرة سمير، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار عن طريق الاعتماد الإيجاري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 56.

1- الإجارة المنتهية بالتمليك

وهي الصيغة السائدة، وينص العقد بشكل واضح على إمكانية اقتناء المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير أو منذ نهايتها وذلك من خلال بند يلزم المستأجر بتملك الأصل، ويتضمن العقد وبشكل واضح موضوع من الشراء أخذاً بنظر الاعتبار مجموع قيم الدفعات الإيجارية وتنزيلها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالك للأصل.¹

2- التأجير التمويلي

تعرف أيضاً بإجارة الاسترداد الكامل للأصل الرأسمالي في الدول الصناعية والنامية، إذ يطلب من الشركة استئجار أجهزة والآلات حديثة لمشروع ما يقوم بإدارته بنفسه ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل طوال مدة الإيجار بينما يعمل المستأجر على شراء الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجارية طوال مدة العقد طبقاً لشروط معينة، وتتراوح مدة الإيجار عادة بين (خمس سنوات) و(عشر سنوات) حسب العمر الإنتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة، وفي معظم هذه العقود يعطي المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء المدة المحددة فيعقد الإيجار. حيث يتقدم طالب التأجير إلى المصرف بطلب يحدد فيه قيمة الأصل الذي يرغب في استئجاره ومدة التأجير. ومن ثم يقوم المصرف بدراسة الطلب.

إذا تمت الموافقة على شراء الأصل المحدد، يتم إبلاغ المتعامل بالتفاصيل من شروط التأجير (قيمة الدفعة، المدة، القسط الواجب دفعه).

فبعد أن يتم الاتفاق بين المصرف والمستأجر يتم توقيع عقد الإجارة ويستلم المستأجر الأصل. يتم توقيع وعد من المصرف للمستأجر بتمليكه الأصل في نهاية مدة الإيجار. ومن ثم يقوم المستأجر بسداد تأمين للمصرف كضمان للمحافظة على الأصل. وعند انتهاء العقد يقوم المصرف بالتنازل عن الأصل لصالح المستأجر (ضرورة الالتزام بالشروط العقد)، حيث طوال فترة الإيجار يعتبر البنك مالكا للأصل، والعميل حائزاً ومستخدمًا له إلى أن تنتهي الإقساط والقيمة التخريدية للأصل ليصبح في نهاية المطاف مالكا للأصل.²

3- التأجير التشغيلي

وفيه يقوم المالك بتشغيل وصيانة وتسويق الآلات وغيرها من الأصول الرأسمالية بشرائها لغرض تأجيرها لمدة معينة وبدفعات إيجارية وشروط مغرية، ويتحمل المؤجر تبعات ملكية الأصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة

¹ عاد زهير، التمويل الإسلامي و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018، ص12.

² كسيرة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وتتفاوت مدة الإيجار بين (ساعة واحدة) و (عدة أشهر)، ويتحقق الربح هنا من خلال استرداد الأصل بعد انقضاء مدة الإيجار وإعادة تأجيره للمرة تلو الأخرى حتى يتم امتلاك الأصل الرأسمالي أو بيعه كخردة.¹

المطلب الثالث: السلم والاستصناع

يعد كل من السلم والاستصناع نوعان من عقود التمويل الإسلامي ويلعبان دوراً حيوياً في توفير السيولة والتمويل بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: السلم

أولاً: تعريفه

السلم لغة بالتحريك: السلف يقال أسلم، وسلم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهباً وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة، وسلمته إليه. وأسلم الرجل في الطعام، أي أسلف فيه.² أما اصطلاحاً: بيع شيء موصوف في الذمة بغير جنسه مؤجلاً.

وفي الشرع أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ومعنى ذلك أنه يبيع أجل بعاجل فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد.

كما يعرف بأنه شراء سلعة ما بثمن مدفوع في حال مع تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق وبيع السلم هو عكس البيع بثمن محل وقد عرفه الفقهاء بأنه "بيع أجل بعاجل وهو مشروع في الكتاب والسنة.

السلم هو اتفاق بين طرفي على أن يقوم أحدهما بتقديم آخر رأسمال إلى الطرف آخر ليتولى القيام بالعمل مقابل صيغة يتفق عليها الطرفان.³

ثانياً: أركان السلم

أركان السلم للسلم أربعة أركان هي:⁴

¹ المرجع نفسه، ص 56.

² أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 38.

³ محمد سليم وهيب، كمال حسن تالاش، المصارف الإسلامية (نظرة تحليلية في تحديثات التطبيق)، ط1، دار مجد للنشر، عمان، 2011، ص 22.

⁴ رمضان السبيتي، الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 124.

- 1- **المسلم:** بكسر اللام وهو المشتري للسلعة الذي يدفع ثمنها في مجلس العقد ويسمى رب السلم أو صاحب العمل.
- 2- **المسلم إليه:** أي بائع السلعة الذي يقبض ثمنها في الحال مع الوعد بتسليمها بعد أجل معين.
- 3- **المسلم:** هو ثمن شراء السلعة.
- 4- **المسلم فيه:** أي السلعة أو البضاعة بعد تحديد مواصفاتها.
- 5- **الصيغة:** الإيجاب والقبول.

ثالثا: شروط بيع السلم

يتضمن السلم مجموعة من الشروط من بينها ما يلي:¹

- 1- السلع التي يجري فيها السلم تشمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته
- 2- يجب أن يحدد العقد السلم أجل معلوم، أما بتاريخ معين أو ربط بأمر مؤكد الوقوع.
- 3- الأصل قبض رأسمال السلم في مجلس العقد ويجوز تأخيره ليومين أن ثلاثة ولو بشرط، على أن لا يكون هذا التأخير مساويا أو زائدا عن أجل المحدد للسلم.
- 4- لا مانع شرعي من أخذ المسلم (المشتري) رهنا أو كفילה من المسلم إليه البائع.
- 5- إذا عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل فإن المسلم المشتري يخير بين انتظار إلى أن يوجد المسلم فيه وفسح العقد وأخذ رأسماله.
- 6- لا يجوز اشتراطه الزيادة عن الديون عن الخير.
- 7- لا يجوز جعل الدين رأسمال السلم، لأنه من بيع الدين بالدين .
- 8- أن لا يشترك الثمن مع المبيع في علة ربوية.
- 9- الأفضل تحديد مكان التسليم خاصة إذا كان نقل المبيع مكلفا.

رابعا: خصائص السلم للبائع والمشتري

وتتمثل في ما يلي:²

¹ عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 108.

² عبد اللطيف طيبي، ص 109.

- 1- يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل عن القرض بفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها تسلم في المستقبل ويحصل على ثمنها حالاً؛
- 2- أن جواز استخدام عقد السلم في كل أنواع السلع التي تتوفر فيها شروط هذا العقد، يفتح أمام المصارف الإسلامية الباب على مصراعيه لاستغلال هذا العقد في أعمالها فيمكن استخدام عقد السلم في تمويل حاجات عملاء البنوك الإسلامية المختلفة خاصة تمويل رأس المال.
- 3- في هذا العقد حل المشكلة كبيرة التي يواجهها التجار والصناع الملتزمون بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات، فهؤلاء لا يحتاجون في الكثير من الأحيان نقود سائلة لضمان استمرار في العمل، مثل دفع أجور العمال، ويمكن استغلال عقد السلم لتمويل هذه الحاجات؛
- 4- يساعد المصارف الإسلامية في استغلال السيولة الزائدة لديها، كما يساعدها في تلبية احتياجات عملاءها بما يضمن استمرار تعاملهم بها
- 5- يساعد البنوك الإسلامية في القضاء على أهم سبب يؤدي إلى تلاعب بعض العملاء في العقود المربحة للحصول على النقد مما يثير الشبهات حول أعمالهم.

الفرع الثاني: الاستصناع

أولاً: تعريف بيع الاستصناع

الاستصناع لغة: طلب الصنعة والصنعة هي عمل الصانع، أما اصطلاحاً فهو عقد مبيع في الذمة. كما يعرف الاستصناع بأنه اتفاق يتعهد فيه أحد الأطراف بضاعة عين غير موجود أصلاً وفقاً لمواصفات يتم تحديدها، ويلتزم بها الصانع بموجب هذا الاتفاق مقابل ثمن معلوم. كما يعرف بأنه عقد على المبيع في الذمة شرط فيه العمل هذا تعريف الفقهاء الحنفية. وعرفه بعض المعاصرين بأنه عقد مع صانع على عمل شيء في الذمة. من هذه التعاريف يمكن القول أن الاستصناع هو طالب الحصول أو صنع سلعة معينة على أن يتم دفع الثمن عاجلاً وتسليم السلعة في وقت آجل.¹

ثانياً: أركان عقد الاستصناع

1- أركان عقد الاستصناع

تتمثل أركان عقد الاستصناع فيما يلي:

¹ رمضاني السبب، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- العقدان الصانع والمستصنع؛
- الصيغة التي ينعقد بها، أي الإيجاب والقبول الدالان على الرضا؛
- المعقود عليه وهو الثمن المستصنع عليه.

ثالثا: خصائص عقد الاستصناع

تتلخص خصائص الاستصناع فيما يلي:¹

- 1- هو أحد أنواع البيوع؛
- 2- المبيع من المصنوعات شرط فيه العمل فالعقد يرد على العمل مال عين في الذمة وبهذا يختلف عن البيع العادي وعن بيع السلم، وتفرق هنا بين ثلاثة حالات هي:
 - العبرة للعين والعمل قدره يسير لا يعتبر استصناع: مثل بيع غسالة أوتوماتيكية وتركيبها فهو بيع عادي
 - العبرة للعمل والعين قدرها يسير: لا يعتبر استصناع بل إجارة مثل تفصيل ثوب.
 - العمل والعين بنسبة ذات أهمية في عقد الاستصناع .
- 3- المبيع دين في ذمة الصانع دون النظر إلى وجهة الصنع أو من تصنيع؛
- 4- المصنوع محدد المواصفات؛
- 5- الموارد من الصانع، وبهذا يختلف عن المقاولة (إجارة)؛
- 6- يدفع الثمن المحدد بوضوح من حيث الحكم وطريقة الدفع حسب الاتفاق.

¹ عبد اللطيف طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم سرده حول القروض في البنوك الوضعية والاسلامية، يتضح أن القروض تعد أداة مالية حيوية تمكّن الأفراد والشركات من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم المالية والمشاريع الاقتصادية. مهما اختلفت الأهداف المراد الوصول إليها من خلاله فإن القروض توفر حلاً مرناً وفعالاً لتلبية هذه الاحتياجات المالية.

حيث تلعب القروض البنكية، سواء التقليدية أو الإسلامية، دوراً أساسياً في دعم الأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم المالية. فبينما تعتمد البنوك التجارية على الفائدة كوسيلة لتحقيق العوائد، تقدم البنوك الإسلامية حلولاً تمويلية مبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة، مما يجعلها خياراً جذاباً للعديد من العملاء. في النهاية، يظل النظام المصرفي بمختلف أشكاله عنصراً مهماً في الاقتصاد العالمي، يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية بنك القرض
الشعبي الجزائري وبنك السلام

تمهيد الفصل

بعد التأصيل النظري للبنوك والقروض البنكية بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية، سيتم في هذا الفصل عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة بإسقاط ذلك على أرض الواقع من خلال عينة بنك اسلامي متمثل في بنك السلام، وبنك تجاري وضعي متمثل في القرض الشعبي الجزائري لهذا تم اختبار مجموعة من الفرضيات المرتبطة بهذا الموضوع، عن طريق التقرب المباشر من إطارات وموظفي البنكين، وسبر آرائهم حول مختلف أبعاد هذا الموضوع، وذلك انطلاقا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك بعض الأدوات الكيفية والكمية المتمثلة في الاستبيان والاختبار الإحصائي، ومن ثم محاولة تفسير النتائج والوصول إلى الإلمام بكل جوانب الموضوع.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام الاسلامي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم بنك السلام والقرض الشعبي الجزائري
- المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
- المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام

وسيتناول المبحث التالي تقديم البنكين محل الدراسة والمتمثلين في القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام، وذلك عبر تعريفهما والتطرق الى هيكليهما التنظيميين، بالإضافة إلى مهام وأهداف البنكين.

المطلب الأول: مفهوم بنك القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي

سنتناول في هذا المطلب تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وتطوره والهيكل التنظيمي الخاص به.

الفرع الأول: القرض الشعبي الجزائري: النشأة والتعريف

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1969/12/26 برأسمال بلغ 15 مليون دج، فورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية.

وقد تمت هيكلته بموجب مرسوم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، الذي يتضمن إنشاء البنك وتحديد قانونه الأساسي، وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري (500.000.000 دج)، يكون مقره المركزي في سطاوالي (ولاية تيبازة) ويفتح فروع ووكالاته في أي مكان بالتراب الوطني في إطار تنظيم لامركزي طبقا للأهداف المرسومة له، وباشر عمله في جويلية 1985.

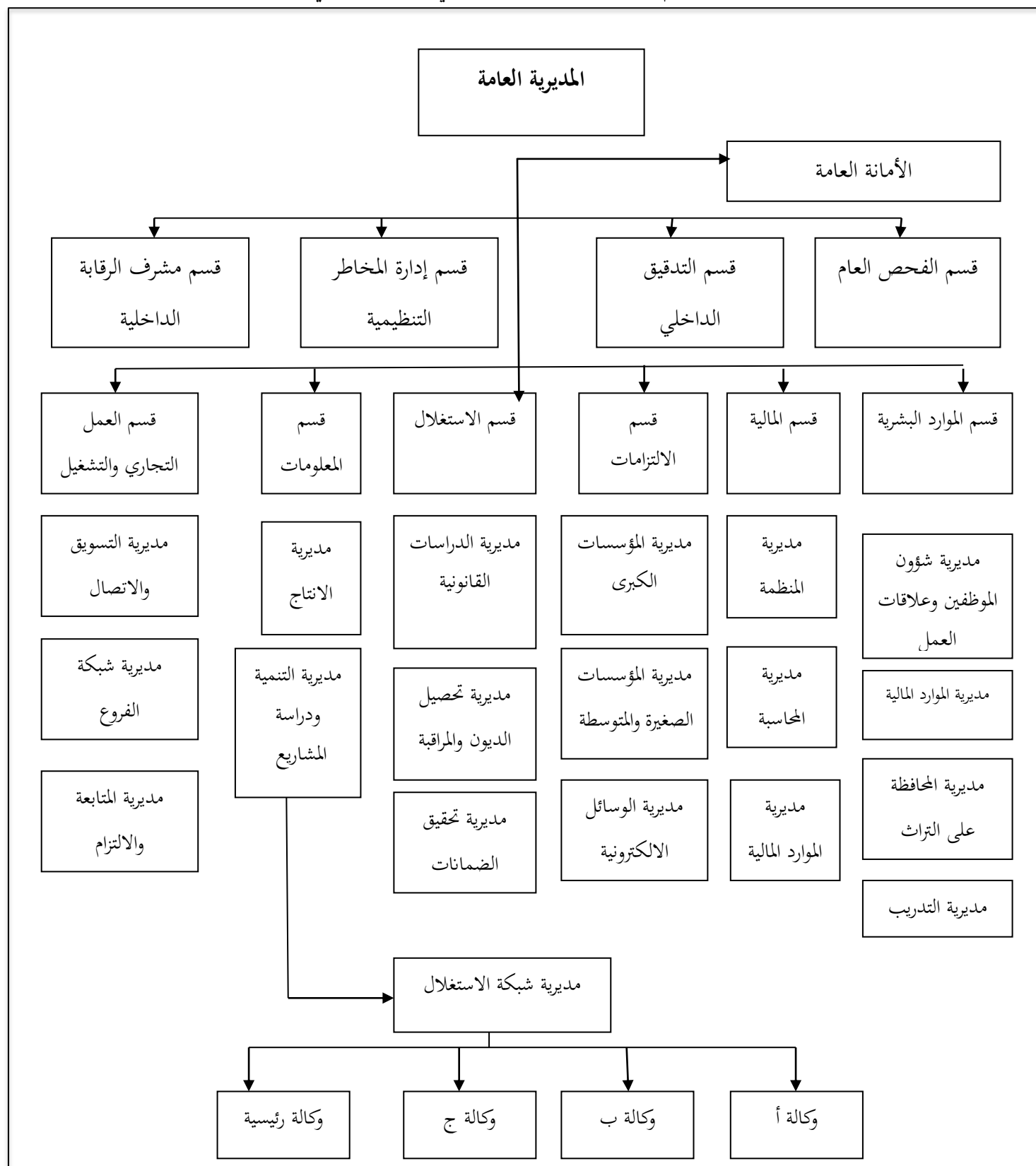
وهو بنك خاضع للقانون التجاري بصفة مستقلة ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي من أجل القيام بمهامه المتمثلة أساسا في منح الائتمان والقيام بجميع العمليات البنكية من قروض وصرف، بالإضافة إلى تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية، وتمويل المخططات والبرامج التنموية الوطنية

وعليه فالقرض الشعبي الجزائري هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري الجزائري، يتولى كل عمليات بنوك الودائع كالتوفير والإقراض والضمانات والخدمات المتنوعة، من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تحقيق الربحية واكتساب عدد كبير من الزبائن، تحقيق توازن اقتصادي ونقدي قصد تفادي ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك المساهمة في تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لإنجاز الأهداف المرسومة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

حتى يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري خدماته المصرفية المختلفة، وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح وأقسام تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي:²

الشكل رقم 03-01: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري



المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك أنظر الملحق رقم (01).

من خلال الشكل السابق، تتكون وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري من الهياكل التالية:

- مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.
- مديرية التدقيق الداخلي.
- الهياكل التابعة للقسم الدولي: مديرية التحركات المالية مع الخارج، مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية، مديرية العمليات المستندية.
- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات: مديرية المؤسسات الكبرى، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.
- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري: مديرية التسويق والاتصال، مديرية التنشيط التجاري، مديرية دعم شبكة الاستغلال، مديرية التمويل التشاركي.
- الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات، مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض، مديرية تحصيل الضمانات.
- الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد: مديرية النقد، مديرية وسائل الدفع.
- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام: مديرية الإنتاج والخدمات، مديرية التكنولوجيات والهندسة، مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.
- الهياكل الملحقة بقسم المالية: مديرية السوق المالي، مديرية مراقبة التسيير، مديرية المحاسبة.
- الهياكل التابعة لقسم المخاطر، المراقبة والمطابقة: مديرية المطابقة، مديرية المراقبة الدائمة، مديرية تسيير المخاطر، خلية أمن الأنظمة المعلوماتية.
- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية: مديرية الموارد البشرية، مديرية التكوين، مديرية الوسائل العامة، مديرية المحافظة على الأملاك، مديرية تطوير التراث العقاري، مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.¹

¹ موقع بنك القرض الشعبي الجزائري <https://www.cpa-bank.dz>، تاريخ الاطلاع 2024/06/12 على الساعة 19:13.

المطلب الثاني: تعريف بنك السلام

يعتبر بنك السلام الجزائري، من البنوك القليلة في الجزائر التي تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاتها، وهو بنك حديث النشأة بحيث تم اعتماده سنة 2008 بالجزائر. وهو يعمل وفق استراتيجية تقوم على التنوع في منتجاته المصرفية بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العملاء في الشريعة والاقتصاد، وهو كباقي البنوك معرض لجملة من المخاطر سنتناولها في الفصل من خلال مايلي:

الفرع الاول: نشأة وتعريف بنك السلام وهيكله التنظيمي

مصرف السلام - الجزائر، مصرف شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته.

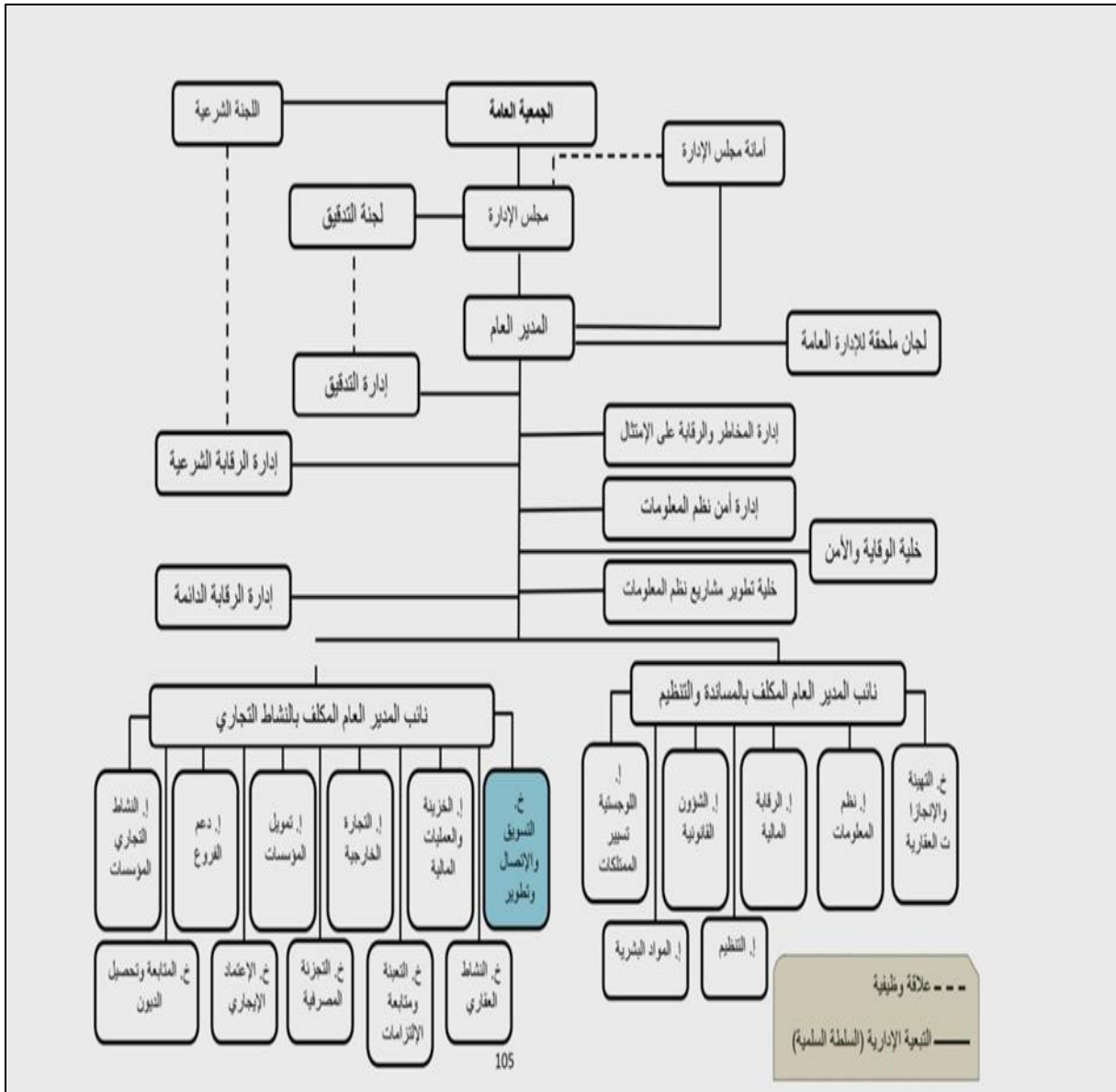
كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري يعتبر ثاني مصرف اسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد مصرف البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990 ، وقد بدأ مصرف السلام الجزائر مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر 2008.

1. مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية احتياجات السوق، والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك السلام الاسلامي

الشكل رقم 02-03: الهيكل التنظيمي لبنك السلام



المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة، أنظر الملحق رقم (02)

من خلال الشكل السابق يتضح أن الهيكل التنظيمي لبنك السلام يتكون من الجمعية العامة التي تقع على رأس الهيكل، ويأتي من تحتها مجلس الإدارة واللجنة الشرعية، بالإضافة إلى مدير عام ونواب مشرفين على المساندة والتنظيم، و مكلفين بالنشاط التجاري.

المطلب الثالث: مهام وأهمية بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام.

سنستطرق في هذا المطلب إلى مقارنة مهام و أهداف بنك القرض الشعبي الجزائري و بنك السلام.

الفرع الاول: مهام بنكي بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام

يمثل الجدول الموالي مهام بنكي السلام والقرض الشعبي الجزائري

الجدول رقم 03-01: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام

مهام بنكي القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام	
مهام بنك السلام	مهام بنك القرض الشعبي الجزائري
1-نشر وتقديم الخدمات المصرفية الاسلامية المتميزة.	1-استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو - لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات (وسندات) وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين.
2-المساهمة في الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.	2-توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
3-استخدامات واستحداث الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتناسب مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع.	3-يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.
4-الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضا العملاء بشكل أساسي.	4-يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاككتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات " - Bons Les العامة أو الشركاء العموميين " collectivities publiques والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية،

	التجارية أو المالية. 5-يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة، كما أنه يضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق. 6-يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض. 7-البنك الوطني يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد ومتعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ويسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به، فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه، إما لوحده أو مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.
--	---

المصدر: عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية دراسة حالة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009، ص 65.

الفرع الثاني: أهمية بنك القرض الشعبي الجزائري والسلام

يمثل الجدول الموالي أهمية كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام الاسلامي

الجدول رقم 03-02: أهمية بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام

أهمية بنكي القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام	
أهمية بنك القرض الشعبي الجزائري	أهمية بنك السلام
يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق جملة من الاهداف أهمها مايلي:	اما بالنسبة لأهمية مصرف السلام فهي لا تختلف عن اهداف البنوك التجارية المماثلة، واهم هذه الاهداف نذكر منها:
1-الزيادات في الموارد بأقل التكاليف و أكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.	1- تحقيق الربح بالاعتماد على مبادئ الشريعة الاسلامية.
2-الإدارة الصارمة لحزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الاجنبية.	2- تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع والتي تشكل اكبر حصة من موارد البنك.
3-ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبها.	3- جلب أكبر عدد من الزبائن وتقديم ارقى الخدمات لهم والمحافظة عليهم وكسب المزيد.
4-توسيع وإعادة تطوير شبكته.	4- تلبية احتياجات الزبائن والعملاء والعمال من اجل تحقيق الربح والمساهمة في دفع التنمية الاقتصادية .
5-كسب رضا العملاء وهذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلي احتياجاتهم.	5- مواكبة الاصلاحات النقدية والمصرفية.
6-تكييف إدارات ديناميكية.	6- الحفاظ على السمعة الجيدة.
7-التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة.	7- استقطاب رؤوس الاموال والأثرياء واستغلالهم بطرق اسلامية.
8-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.	8- شجيع الادخار الاسلامي في الولاية.

المصدر: عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية دراسة حالة، مذكرة ماجستير، جامعة

الحاج لخضر-باتنة، 2009، ص 65.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المبحث توضيح المنهج الدراسة الميدانية ومصادر جمع البيانات، كذلك يعرض مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك يتضمن نموذج الدراسة الميدانية ووصف أدواته.

المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

الفرع الأول: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إتباع المنهج الوصفي من أجل وصف إجراءات منح القروض في البنكين محل الدراسة، وتم إتباع المنهج التحليلي بهدف المقارنة بين منح القروض في البنكين

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

أولاً: المصادر الثانوية:

والتي تمثلت في مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث، مقالات، مجلات علمية، أطروحات، مذكرات، ملتقيات، مؤتمرات، ... وغيرها، ذات علاقة بموضوع الدراسة.

ثانياً: المصادر الأولية:

تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات في جمع المعلومات الضرورية من الميدان محل الدراسة وذلك عن طريق استخدام:

1- الاستبيان:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الاستبيان باعتباره من أهم أدوات الدراسة التي تمكن من الحصول على المعلومات، وهو عبارة عن استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات الإجابات المحددة، سلمت للمبحوثين للإجابة عنها وإرجاعها.

وقد تم إعداد الاستبيان بناء على موضوع الدراسة ومتغيراته، بحيث تضمن مجموعة من الفقرات موزعة على مجموعة من المحاور لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك بداية من إعداد استبيان أولي، ثم عرضه على المشرف ومجموعة من الأساتذة المحكمين للتحقق من مدى ملائمته لمتطلبات الدراسة وتعديله بعد ذلك وتوزيعه على عينة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة.

2- الوثائق والسجلات

الفرع الثالث: حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: الحدود المكانية: عالجت الدراسة الميدانية الواقع العملي لمنح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف، وبنك السلام بعنابة

ثانياً: الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 20 أبريل إلى 20 ماي 2024.

ثالثاً: الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة الميدانية إلى آراء مجموعة من المبحوثين من موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري، وبنك السلام

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يعالج المطلب مجتمع وعينة الدراسة وكذلك الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو جميع العناصر ومفردات الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف، وبنك السلام الاسلامي بعنابة

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تم توزيع 60 استبانة على أفراد عينة الدراسة المتكونة من موظفي البنكين بالتساوي، أي 30 استبانة لكل بنك، وتم استرجاعها جميعاً.

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل المعالجة الإحصائية لنتائج الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss النسخة 27، وذلك بعد أن تمت عملية جمع البيانات، ومن ثم فرزها وترميزها، ثم معالجتها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي:

- الجداول والتكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية: تم استخدامها من أجل تمثيل الخصائص

الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة،

- معامل ألفا كرونباخ (Alpha de cronbach): من أجل قياس مدى ثبات الدراسة؛

- الوسط الحسابي: لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان ومؤشر لترتيب الأبعاد حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛
- الانحراف المعياري: تم استخدامه لبيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي؛
- التباين: من أجل تحليل النتائج واختبار الفروق الاحصائية.
- اختبار **T test**: من أجل اختبار الفروق الاحصائية والمتوسطات لأبعاد الاستبيان ودرجة أهميتها
- برنامج الجداول الالكترونية (Excel): لعرض وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيان.

المطلب الثالث: أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في الاستبيان والذي تم اعداده وتوزيعه بالبنكين محل الدراسة، وكذلك إجراء مختلف الاختبارات عليه.

الفرع الأول: وصف الاستبيان

بعد الاطلاع على أدبيات البحث والدراسات السابقة تم تصميم الاستبيان بما يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك لجمع البيانات من أفراد العينة المكونة من موظفي البنكين، وقد تم مراعاة أن يكون الاستبيان شاملا، وقد احتوى الاستبيان على مايلي:

3-المحور الأول: شمل البيانات الديمغرافية الشخصية الخاصة بالأفراد المبحوثين (الموظفين) وقد تضمن هذا

الجزء 5 أسئلة تتعلق بالجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة.

4-المحور الثاني: شمل الفقرات الخاصة بإجراءات منح القروض وهي في 16 فقرة موزعة على 4 أبعاد كما

يلي:

- البعد الأول: التقديم: ويتضمن 4 فقرات
 - البعد الثاني: تقديم الطلب: ويتضمن 4 فقرات
 - البعد الثالث: توقيع العقد: ويتضمن 4 فقرات.
 - البعد الرابع: المتابعة والسداد: ويتضمن 4 فقرات
- المحور الثالث: شمل مقارنة بين منح القروض ما بين البنوك الوضعية والبنوك الاسلامية ب 16 فقرة

وقد تم استخدام مقياس ليكارت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان، من خلال تحديد درجة موافقته أو درجة عدم موافقته على خيارات محددة، يعتمد غالبا هذا المقياس على خمس خيارات كالتالي:

الجدول رقم 03-03: درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

فيما يخص الحدود المعتمد عليها في التعليق على الوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد خمسة مستويات:

$$\text{حيث طول الفئة} = \text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى} / \text{عدد المستويات} = 5/1 - 5 = 0.8$$

وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- المجال: [1.8-1]: ضعيفة جدا

- المجال: [2.6-1.8]: ضعيفة

- المجال [3.4-2.6]: متوسطة.

- المجال [4.2-3.4]: مرتفعة

- المجال [5-4.2]: مرتفعة جدا

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03-04: درجة أهمية المقياس

درجة الموافقة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
قيمة الوسط	1.8-1	2.6-1.8	3.4-2.6	4.2-3.4	4.2-3.4

الفرع الثاني: قياس صدق وثبات الاستبيان

أولا: قياس الصدق الظاهري للاستبيان:

بعد صياغة الاستبيان بمساعدة الأستاذ المشرف، لدراسة دقة صياغة العبارات ودرجة ملائمتها لأهداف الدراسة كان لابد من قياس الصدق الظاهري له واختباره، تم عرضه فيما بعد على مجموعة من الأساتذة المحكمين ذوي الاختصاص من أجل معرفة آرائهم عن مدى وضوح وترابط الفقرات ومقدار ملائمتها لقياس متغيرات الدراسة وشمولية الأبعاد، وقد تم الأخذ إجمالا بكل توجيهاتهم شكلا وجوهرا، إذ أضيفت فقرات جديدة وحذفت

أخرى واستبدلت بفقرات أكثر ملائمة بما يضمن الدقة في القياس، ليتم في الأخير الحصول على الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا: قياس ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا ما يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان متقاربة إذا تم تكراره على عينة الدراسة. ولغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbach) لمعرفة مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات النموذج، وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-05: اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
استبيان بنك القرض الشعبي الجزائري	32	0.905
استبيان بنك السلام	32	0.978

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-27

يوضح الجدول أعلاه معامل الثبات (Alpha cronbach)، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ الكلي للاستبيان الموجه لبنك القرض الشعبي الجزائري 0.905 أي 90.5%، بينما بلغت بالنسبة للاستبيان الموجه لبنك السلام القيمة 0.978 أي 97.8% وهي قيم كبيرة وأعلى من معامل القبول 0.60، وهذا ما يدل على صلاحية أداة الدراسة وثبات محاورها.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

بعد جمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، يتناول هذا المبحث وصف وتحليل متغيري الدراسة الميدانية المتمثلين في إجراءات منح القروض، ومقارنة بين منح القروض ما بين البنكين، وقبل ذلك سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وصولا في النهاية إلى تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

المطلب الأول: وصف وتحليل البيانات الشخصية لعينة المؤسسة محل الدراسة

سيتم في هذا المطلب تناول المعلومات الشخصية المتعلقة بأفراد الدراسة والتي تتمثل في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية.

1- الجنس

الجدول رقم 03-06: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

بنك السلام		بنك القرض الشعبي الجزائري		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الجنس
26.7%	08	10%	03	ذكر
73.3%	22	90%	27	أنثى
100%	30	100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يشير الجدول السابق أن فئة عينة الدراسة لبنك السلام تتكون من 08 ذكور بنسبة 26.7% و 22 أنثى بنسبة 73.3%، وهي النسبة الأعلى، بينما تتكون عينة الدراسة لبنك القرض الشعبي الجزائري من 3 ذكور يمثلون 10% من عينة الدراسة، و 90% الباقية تتمثل في الإناث.

2- السن

الجدول رقم 03-07: توزيع عينة الدراسة حسب السن

بنك السلام		بنك القرض الشعبي الجزائري		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	السن
10%	03	33.3%	10	أقل من 25 سنة
13.3%	04	40%	12	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة
76.7%	23	26.7%	08	من 35 سنة إلى 45 سنة
100%	30	100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يشير الجدول السابق أن فئة الموظفين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 25 إلى أقل من 35 سنة هي الفئة التي تحتل المرتبة الأولى ضمن عينة الدراسة بنك القرض الشعبي الجزائري بنسبة 40 % ثم فئة من هم من 35 سنة إلى 45 سنة بنسبة 33.3%، تليها فئة من 35 إلى 45 سنة بنسبة 26.3%، بينما في بنك السلام تحتل المرتبة الأولى فئة من هم من 35 إلى 45 سنة بنسبة 76.7%، ثم فئة من 25 إلى أقل من 35 سنة، وأخيرا فئة أقل من 25 سنة بنسبة 10%.

3- المستوى التعليمي

الجدول رقم 03-08: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

بنك السلام		بنك القرض الشعبي الجزائري		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
3.3%	1	12.5%	01	متوسط أو ثانوي
10%	03	17.5%	03	بكالوريا
80%	24	28.7%	24	جامعي
6.7%	02	7.5%	02	دراسات عليا
100%	30	100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

ويمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

يشير الجدول السابق إلى التماثل في نتائج المستوى التعليمي لكلا البنكين، فئة من يملكون مستوى جامعي هي الفئة الغالبة على عينة الدراسة بنسبة 80%، ثم تليها فئة من يملكون شهادة ليسانس بنسبة 10%، تليها فئة ذوي مستوى دراسات عليا ب 6.7%، وأخيرا فرد وحيد لكل بنك يملك مستوى متوسط أو ثانوي يمثل نسبة 3.3%.

4- سنوات الخبرة

الجدول رقم 03-09: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

بنك السلام		بنك القرض الشعبي الجزائري		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
10%	03	10%	03	أقل من 5 سنوات
6.7%	02	10%	03	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
16.7%	05	16.7%	05	من 11 إلى 15 سنة
66.7%	20	63.3%	19	أكثر من 15 سنة
100%	30	100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يشير الجدول السابق إلى توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، فبالنسبة لبنك السلام الاسلامي احتلت الفئة التي تمتلك عدد سنوات خبرة أكثر من 15 سنة المرتبة الأولى بنسبة 66.7%، يليها عدد الموظفين الذين يملكون عدد سنوات خبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 16.7%، ثم فئة من يملكون عدد سنوات خبرة من أقل من 5 سنوات بنسبة 10%، وأخيرا فئة من يملكون عدد سنوات خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 6.7%، بينما بالنسبة إلى بنك القرض الشعبي الجزائري فجاءت في المرتبة الأولى فئة العمال الذين يملكون عدد سنوات خبرة أكثر من 15 سنة بـ 63.3%، ثم من 11 إلى 15 سنة بـ 16.7%، ثم تتساوى باقي الفئتين بنسبة 10%

الجدول رقم 03-10: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

بنك السلام		بنك القرض الشعبي الجزائري		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
3.3%	01	00%	00	مدير
26.7%	08	20%	06	رئيس مصلحة
70%	21	80%	24	موظف
100%	30	100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول السابق أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين بنسبة 80% في بنك القرض الشعبي الجزائري و70% في بنك السلام، بينما يمثل رؤساء المصالح 20% المتبقية لبنك القرض الشعبي الجزائري ، و26.7% في بنك السلام، وأخيرا لم تشمل عينة الدراسة مدير بنك القرض الشعبي الجزائري ، لكنه كان ضمن عينة بنك السلام.

المطلب الثاني: وصف وتشخيص فقرات محاور الدراسة

يتناول هذا المطلب وصف وتشخيص محاور الدراسة المتمثلة في إجراءات منح القروض والمقارنة بين البنكين

الفرع الأول: محور إجراءات منح القروض

أولاً: بنك القرض الشعبي الجزائري

1- بعد التقديم

جدول رقم 03-11: وصف وتشخيص فقرات التقديم

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	يقدم طالب القرض طلبه مع وضع جميع البيانات الشخصية الخاصة به	4.16	0.79	01	مرتفع جدا
02	يمكن البنك طالي القرض من تقديم طلبهم عبر الانترنت	3.96	0.96	02	مرتفع
03	تساهم البيانات المالية الضافية المقدمة من تعزيز قدرة الحصول على الموافقة	3.33	1.18	04	مرتفع
04	يوفر البنك مساعدة للعملاء في فهم شروط وأحكام منح القروض	3.63	1.06	03	مرتفع
	التقديم	3.77	0.85	-	مرتفع جدا

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد التقديم مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.77، وكذلك قيم الوسط الحسابي لفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.16 و 3.33، وهي جميعا قيم كبيرة تقع ضمن المجال المرتفع والمرتفع جدا، بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.16 للفقرة الأولى "يقدم طالب القرض طلبه مع وضع جميع البيانات الشخصية الخاصة به"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وانحراف معياري قدره 0.79.

- بعد تقييم الطلب

جدول رقم 03-12: وصف وتشخيص فقرات تقييم الطلب

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
05	يتم التحقق من هوية المتقدمين وصحة المعلومات المقدمة في طلبات القروض	4.06	1.18	01	مرتفع
06	يقوم البنك بإجراء فحوصات أمنية وقانونية على المقترض الضمانات المقدمة	3.73	1.06	03	مرتفع
07	يتم تصنيف القروض الممنوحة حسب مستويات المخاطر	4.10	0.98	02	مرتفع
08	يتخذ البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا زادت المخاطر عن المستوى المقبول	3.60	1.17	04	مرتفع
	تقييم الطلب	3.87	0.90	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة بتقييم الطلب مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.87، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.06 و3.60، وهي جميعا قيم كبيرة تقع ضمن المجال المرتفع والمرتفع جدا، بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.06 للفقرة الأولى يتم التحقق من هوية المتقدمين وصحة المعلومات المقدمة في طلبات القروض"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وبانحراف معياري قدره 1.06 التي تبين تشتت الآراء لدى عينة الدراسة وعد تركيزها.

- بعد توقيع العقد

جدول رقم 03-13: وصف وتشخيص فقرات بعد توقيع العقد

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
09	يقدم البنك للمقترض الشروط الواجب توفرها من أجل منح القرض	3.83	1.01	04	مرتفع
10	يتيح البنك للمقترض قراءة جميع شروط القرض والتمعن فيها	4.00	0.98	02	مرتفع
11	يتم توقيع عقد القرض بين البنك والمقترض بعد قبول الشروط والأحكام	4.13	0.89	01	مرتفع
12	يقوم البنك بنقل مبلغ القرض إلى حساب المقترض مباشرة بعد توقيع العقد	3.96	0.88	03	مرتفع
	توقيع العقد	3.98	0.79	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد توقيع العقد مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.98، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.13 و3.83، وهي جميعا قيم كبيرة تقع ضمن المجال المرتفع، بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.13 للفقرة الثالثة للبعد "يتم توقيع عقد القرض بين البنك والمقترض بعد قبول الشروط والأحكام"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وانحراف معياري قدره 0.89.

- بعد المتابعة والسداد

جدول رقم 03-14: وصف وتشخيص فقرات بعد المتابعة والسداد

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
13	يقدم البنك خدمات دعم إضافية للمقترض بعد منحه القرض	3.60	1.19	03	مرتفع جدا
14	يدعم البنك المقترض في تجنب المشاكل المالية ومساعدته في تسديد القرض	3.66	1.21	02	مرتفع
15	يقوم المقترض بسداد القرض وفقا للجدول المحدد في العقد	3.46	1.13	04	مرتفع جدا
16	يتيح البنك خيارات متعددة لعملية السداد سواء عبر الانترنت أو حضوريا	3.90	1.02	01	مرتفع
	المتابعة والتسديد	3.65	0.87	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد المتابعة والتسديد مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.65، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 3.90 و 3.46، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 90 للفقرة الرابعة "يتيح البنك خيارات متعددة لعملية السداد سواء عبر الانترنت أو حضوريا"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وانحراف معياري قدره 0.58.

ثانيا: بنك السلام

- بعد التقديم

جدول رقم 03-15: وصف وتشخيص فقرات التقديم

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	يقدم طالب القرض طلبه مع وضع جميع البيانات الشخصية الخاصة به	4.03	1.03	01	مرتفع
02	يمكن البنك طالي القرض من تقديم طلبهم عبر الانترنت	3.80	0.92	02	مرتفع
03	تساهم البيانات المالية الضافية المقدمة من تعزيز قدرة الحصول على الموافقة	3.60	1.10	03	مرتفع
04	يوفر البنك مساعدة للعملاء في فهم شروط وأحكام منح القروض	3.53	1.13	04	مرتفع
	التقديم	3.74	0.96	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد التقديم مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.74، وكذلك قيم الوسط الحسابي لفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.03 و 3.53، وهي جميعا قيم كبيرة تقع ضمن المجال المرتفع، بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.03 للفقرة الأولى "يقدم طالب القرض طلبه مع وضع جميع البيانات الشخصية الخاصة به"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وانحراف معياري قدره 1.03

- بعد تقييم الطلب

جدول رقم 03-16: وصف وتشخيص فقرات تقييم الطلب

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
05	يتم التحقق من هوية المتقدمين وصحة المعلومات المقدمة في طلبات القروض	3.93	1.04	02	مرتفع
06	يقوم البنك بإجراء فحوصات أمنية وقانونية على المقترض الضمانات المقدمة	3.76	1.07	04	مرتفع
07	يتم تصنيف القروض الممنوحة حسب مستويات المخاطر	3.80	1.12	03	مرتفع
08	يتخذ البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا زادت المخاطر عن المستوى المقبول	4.06	0.98	01	مرتفع
	تقييم الطلب	3.89	0.97	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد تقييم الطلب مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.89، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.06 و3.76، وهي جميعا قيم كبيرة تقع ضمن المجال المرتفع، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.06 للفقرة الرابعة: "يتخذ البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا زادت المخاطر عن المستوى المقبول"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وبانحراف معياري قدره 0.97.

- بعد توقيع العقد

جدول رقم 03-17: وصف وتشخيص فقرات بعد توقيع العقد

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
09	يقدم البنك للمقترض الشروط الواجب توفرها من أجل منح القرض	3.96	1.12	02	مرتفع
10	يتيح البنك للمقترض قراءة جميع شروط القرض والتمتع فيها	4.00	1.05	01	مرتفع
11	يتم توقيع عقد القرض بين البنك والمقترض بعد قبول الشروط والأحكام	3.90	1.06	03	مرتفع
12	يقوم البنك بنقل مبلغ القرض إلى حساب المقترض مباشرة بعد توقيع العقد	3.86	1.04	04	مرتفع
	توقيع العقد	3.93	0.99	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد توقيع العقد مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.93، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.00 و3.86، وهي جميعا قيم كبيرة تقع ضمن المجال المرتفع، بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 4.00 للفقرة الثانية للبعد "يتيح البنك للمقترض قراءة جميع شروط القرض والتمتع فيها"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وبانحراف معياري قدره 1.05 وهي قيمة مرتفعة تبين التشنت في إجابات العينة وعدم تركيزها.

- بعد المتابعة والسداد

جدول رقم 03-18: وصف وتشخيص فقرات بعد المتابعة والسداد

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
13	يقدم البنك خدمات دعم إضافية للمقترض بعد منحه القرض	3.13	1.40	02	متوسط
14	يدعم البنك المقترض في تجنب المشاكل المالية ومساعدته في تسديد القرض	3.10	1.32	03	متوسط
15	يقوم المقترض بسداد القرض وفقا للجدول المحدد في العقد	3.06	1.31	04	متوسط
16	يتيح البنك خيارات متعددة لعملية السداد سواء عبر الانترنت أو حضوريا	3.30	1.26	01	متوسط
	المتابعة والتسديد	3.15	1.22	-	متوسط

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد المتابعة والتسديد متوسط، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.15، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 3.30 و 3.06، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 3.30 للفقرة الرابعة "يتيح البنك خيارات متعددة لعملية السداد سواء عبر الانترنت أو حضوريا"، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في هذا المحور، وهي قيمة كبيرة تثبت اتجاه عينة الدراسة نحو الموافقة على هذه الفقرة وبشدة، وانحراف معياري قدره 1.26.

الفرع الثاني: المقارنة بين منح القروض

أولا: البنك الوطني الجزائري

- بعد المضاربة

جدول رقم 03-19: وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المضاربة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	أمتلك معرفة جيدة بصيغة المضاربة وأستطيع شرحها للعملاء بشكل واضح	1.23	0.43	01	منخفض جدا
02	يقدم البنك منتجات مضاربة تنافسية وفعالة.	1.00	0.00	02	منخفض جدا
03	أشعر بالراحة عند تقديم منتجات المضاربة للعملاء بسبب وضوح الشروط والإجراءات.	1.00	0.00	02	منخفض جدا
04	يملك البنك نظام فعال لمتابعة وإدارة حسابات المضاربة.	1.00	0.00	02	منخفض جدا
	المضاربة	1.05	0.10	-	منخفض جدا

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد المضاربة منخفض جدا، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 1.05، حيث أن البنك لا يعتمد على صيغة المضاربة في تعاملاته، لذلك جاءت أغلب الإجابات ضمن عدم الموافقة، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 1.23 للفقرة الأولى و1.00 لباقي الفقرات التي تثبت عدم الموافقة وبشدة على هذه العبارات.

- بعد المراجعة

جدول رقم 03-20: وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المراجعة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
05	أُتلقى التدريب الكافي لفهم وترويج منتجات المراجعة.	1.00	0.00	01	منخفض جدا
06	المراجعة أهم الأدوات المالية الفعالة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يقدمها البنك	1.00	0.00	02	منخفض جدا
07	تتم عملية الموافقة على طلبات المراجعة بسرعة وسلاسة	1.00	0.00	02	منخفض جدا
08	نظام متابعة عقود المراجعة لدينا فعال ويقلل من الأخطار	1.00	0.00	02	منخفض جدا
	المراجعة	1.00	0.00	-	منخفض جدا

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد المراجعة منخفض جدا، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 1.00، وهي أدنى قيمة للوسط الحسابي، حيث أن البنك لا يعتمد على صيغة المراجعة في تعاملاته، لذلك جاءت كل الإجابات ضمن عدم الموافقة تماما، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي جاءت ضمن أدنى قيمة للوسط الحسابي وهي 1.00، لجميع الفقرات.

- بعد قروض الاستهلاك

جدول رقم 03-21: وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستهلاك

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
09	البنك يتبع سياسات عادلة ومنصفة في منح قروض الاستهلاك.	3.46	1.16	04	متوسط
10	يتعامل البنك بجدية مع شكاوى العملاء المتعلقة بقروض الاستهلاك.	3.90	1.06	02	مرتفع
11	يتفوق بنكنا على البنوك الأخرى في تقديم قروض استهلاكية متميزة.	4.16	1.01	01	مرتفع
12	بيئة العمل في البنك تدعم أداءنا في منح قروض الاستهلاك بفعالية.	4.10	0.99	02	مرتفع
	الاستهلاك	3.90	0.95	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد قروض الاستهلاك مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.90، وهي قيمة مرتفعة، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر يتفوق بنكنا على البنوك الأخرى في تقديم قروض استهلاكية متميزة بقيمة وسط حسابي 4.16 وهي قيمة مرتفعة تبين الاهتمام من طرف البنك بهذه الفقرة.

- بعد قروض الاستثمار

جدول رقم 03-22: وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستثمار

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
13	السياسات الداخلية للبنك تدعم الموظف في تنفيذ إجراءات منح قروض الاستثمار بشكل فعال	4.00	1.01	02	مرتفع
14	تتوافق نظام تكنولوجيا المعلومات المستخدم في البنك مع إجراءات منح قروض الاستثمار	4.03	1.03	01	مرتفع
15	تستمتع إدارة البنك لملاحظات الموظفين حول تحسين إجراءات منح قروض الاستثمار	3.90	1.09	03	مرتفع
16	تتم معالجة طلبات قروض الاستثمار في البنك بسرعة	1.56	1.33	04	منخفض جدا
	الاستثمار	3.37	0.87	-	متوسط

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة بعد قروض الاستثمار متوسط، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.37، وهي قيمة متوسطة، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر: السياسات الداخلية للبنك تدعم الموظف في تنفيذ إجراءات منح قروض الاستثمار بشكل فعال، بقيمة وسط حسابي 4.00 وهي قيمة مرتفعة تبين الاهتمام من طرف البنك بهذه الفقرة، بينما احتلت الفقرة السادسة عشر تتم معالجة طلبات قروض الاستثمار في البنك بسرعة المرتبة الأخيرة ضمن هذا البعد بقيمة 1.56 وهي منخفضة جدا تبين أن معالجة طلبات قروض الاستثمار بالبنك تأخذ وقتا.

أولاً: بنك السلام

- بعد المضاربة

جدول رقم 03-23: وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المضاربة

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	أمتلك معرفة جيدة بصيغة المضاربة وأستطيع شرحها للعملاء بشكل واضح	4.46	0.57	01	مرتفع جدا
02	يقدم البنك منتجات مضاربة تنافسية وفعالة.	3.86	1.04	02	مرتفع
03	أشعر بالراحة عند تقديم منتجات المضاربة للعملاء بسبب وضوح الشروط والإجراءات.	3.76	1.13	03	مرتفع
04	يملك البنك نظام فعال لمتابعة وإدارة حسابات المضاربة.	3.73	1.11	04	مرتفع
	المضاربة	3.95	0.79	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد المضاربة مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.95، حيث أن البنك يعتمد على صيغة المضاربة في تعاملاته ويعتبر صيغة اسلامية أساسية، لذلك جاءت أغلب الإجابات ضمن الموافقة، وكذلك قيم الوسط الحسابي للفقرات المشكلة له والتي تراوحت بين 4.46 و 3.73.

- بعد المراجعة

جدول رقم 03-24: وصف وتشخيص فقرات بعد صيغة المراجعة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
05	أُتلقى التدريب الكافي لفهم وترويج منتجات المراجعة	3.73	1.04	02	مرتفع
06	المراجعة أهم الأدوات المالية الفعالة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يقدمها البنك	3.36	1.24	03	متوسط
07	تتم عملية الموافقة على طلبات المراجعة بسرعة وسلاسة	3.26	1.22	04	متوسط
08	نظام متابعة عقود المراجعة لدينا فعال ويقلل من الأخطار	3.86	1.10	01	مرتفع
	المراجعة	3.55	0.99	-	متوسط

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة ببعد المراجعة متوسط، وهذا نظرا لأن البنك يعتمد عليه كمعيار وأسلوب تمويل إسلامي، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.55، حيث أن البنك لا يعتمد على صيغة المراجعة في تعاملاته، لذلك جاءت المتوسطات الحسابية للفقرات ضمن الاتجاه المرتفع والمتوسط، والتي تراوحت بين 3.86 و 3.26، وكانت أغلب الإجابات ضمن الموافقة.

- بعد قروض الاستهلاك

جدول رقم 03-25: وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستهلاك

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
09	البنك يتبع سياسات عادلة ومنصفة في منح قروض الاستهلاك.	3.46	1.16	04	متوسط
10	يتعامل البنك بجدية مع شكاوى العملاء المتعلقة بقروض الاستهلاك.	3.90	1.06	02	مرتفع
11	يتفوق بنكنا على البنوك الأخرى في تقديم قروض استهلاكية متميزة.	4.16	1.01	01	مرتفع
12	بيئة العمل في البنك تدعم أداءنا في منح قروض الاستهلاك بفعالية.	4.10	0.99	02	مرتفع
	الاستهلاك	3.90	0.95	-	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة لبنك السلام ببعد قروض الاستهلاك مرتفع، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.90، وهي قيمة مرتفعة، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر يتفوق بنكنا على البنوك الأخرى في تقديم قروض استهلاكية متميزة بقيمة وسط حسابي 4.16 وهي قيمة مرتفعة تبين الاهتمام من طرف البنك بهذه الفقرة، حيث رغم الطابع الاسلامي للبنك إلا أنه يعتمد القروض الاستهلاكية بكثرة، وهذه القروض الاستهلاكية تمنح بصيغة اسلامية.

- بعد قروض الاستثمار

جدول رقم 03-26: وصف وتشخيص فقرات بعد قروض الاستثمار

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
13	السياسات الداخلية للبنك تدعم الموظف في تنفيذ إجراءات منح قروض الاستثمار بشكل فعال	4.00	1.01	02	مرتفع
14	تتوافق نظام تكنولوجيا المعلومات المستخدم في البنك مع إجراءات منح قروض الاستثمار	4.03	1.03	01	مرتفع
15	تستمتع إدارة البنك لملاحظات الموظفين حول تحسين إجراءات منح قروض الاستثمار	3.90	1.09	03	مرتفع
16	تتم معالجة طلبات قروض الاستثمار في البنك بسرعة	1.56	1.33	04	منخفض جدا
	الاستثمار	3.37	0.87	-	متوسط

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول السابق أن اهتمام عينة الدراسة بعد قروض الاستثمار متوسط، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 3.37، وهي قيمة متوسطة، وبلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر: السياسات الداخلية للبنك تدعم الموظف في تنفيذ إجراءات منح قروض الاستثمار بشكل فعال، بقيمة وسط حسابي 4.00 وهي قيمة مرتفعة تبين الاهتمام من طرف البنك بهذه الفقرة، بينما احتلت الفقرة السادسة عشر تتم معالجة طلبات قروض الاستثمار في البنك بسرعة المرتبة الأخيرة ضمن هذا البعد بقيمة 1.56 وهي منخفضة جدا تبين أن معالجة طلبات قروض الاستثمار بالبنك الاسلامي تأخذ وقتا مثل البنوك الوضعية، وذلك نظرا للإجراءات التي تأخذها.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال التباين باختبار T test، ومن ثم المقارنة بين النتائج من أجل التوصل إلى اختبار فرضيات الدراسة

الفرع الأول: تحليل التباين

من أجل دراسة الفروق الاحصائية والتوصل إلى مدى أهمية أبعاد الدراسة بين البنكين وقد كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 03-27: تباين متغيرات الدراسة

المتغير	القرض الشعبي الجزائري	بنك السلام
تقديم القروض	0.73	0.93
تقييم القروض	0.81	0.96
توقيع العقد	0.62	1.00
المتابعة والتسديد	0.76	1.50
إجراءات منح القروض	0.412	0.795
المضاربة	0.012	0.63
المراجعة	0.000	0.99
الاستهلاك	0.91	0.91
الاستثمار	0.46	0.76
المقارنة	0.192	0.730

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود اختلاف في قيم التباين، فبالنسبة لإجراءات منح القروض نلاحظ أن قيم التباين في القرض الشعبي الجزائري قسمها أصغر من تباين متغيرات بنك السلام، والأمر نفسه بالنسبة لمتغيرات محور المقارنة، وهو ما يعني وجود فروق لصالح بنك السلام في فعالية إجراءات منح القروض، وكذلك في المقارنة بين البنكين في منحها. ومنه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. أي يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح بنك السلام في منح القروض.

الفرع الثاني: اختبار Ttest لاستجابة عينة الدراسة لمتغيراتها

من أجل معرفة أهمية متغيرات الدراسة بالبنكين، تم إجراء اختبار T test لمتغيرات البنكين

أولاً: بنك القرض الشعبي الجزائري

من أجل دراسة مدى تطبيق أبعاد الدراسة بالمؤسسة، وأهميتها، تم استخدام اختبار T test، حيث

جاءت النتائج كالآتي:

1- محور إجراءات منح القروض

جدول رقم 03-28: اختبار T test لإجراءات منح القروض

البعـد	الوسط الحسابي	القيمة الاحصائية للاختبار	المتوسط الفرضي	متوسط الفرق	المنعوية	النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	مجال الثقة عند 95%	
							الأدنى	الأعلى
إجراءات منح القروض	3.82	7.02	29	0.82	0.001	دال احصائيا	0.58	1.06

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المنعوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائيا، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 7.02، وهي أكبر من قيمها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن أهمية كبيرة لإجراءات منح القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري، تعكسها قيمة الوسط الحسابي المرتفعة والتي بلغت 3.82.

2- بعد قروض المضاربة

جدول رقم 03-29: اختبار T test لقروض المضاربة

مجال الثقة عند %95		النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	المعنوية	متوسط الفرق	المتوسط الفرضي	القيمة الاحصائية للاختبار	الوسط الحسابي	البعد
الأعلى	الأدنى							
-1.90	-1.98	دال احصائيا	0.001	-1.94	29	-98.88	1.05	المضاربة

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائية، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة سالبة وصغيرة جدا حيث بلغت -98.88، وهي أصغر من قيمتها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن المضاربة في بنك القرض الشعبي الجزائري لا تحوز اهتماما بالبنك، تعكسها قيمة الوسط الحسابي المنخفضة والتي بلغت 1.05 والتي هي أقل من المتوسط المرجح.

3- بعد قروض المراجعة

جدول رقم 03-30: اختبار T test لقروض المراجعة

مجال الثقة عند %95		النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	المعنوية	متوسط الفرق	المتوسط الفرضي	القيمة الاحصائية للاختبار	الوسط الحسابي	البعد
الأعلى	الأدنى							
-	-	غير دال احصائيا	-	-	29	-	1.00	المراجعة

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن النموذج غير دال احصائيا، وهذا ما تبينه قيمة الوسط الحسابي المنخفضة والتي بلغت 1.00 والتي هي الحد الأدنى للوسط الحسابي لما وبالتالي هناك فروق احصائية لبعد المضاربة في بنك القرض الشعبي الجزائري

4- بعد قروض الاستهلاك

جدول رقم 03-31: اختبار T test لقروض الاستهلاك

مجال الثقة عند %95		النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	المعنوية	متوسط الفرق	المتوسط الفرضي	القيمة الاحصائية للاختبار	الوسط الحسابي	البعد
الأعلى	الأدنى							
1.26	0.55	دال احصائيا	0.001	0.90	29	5.19	3.90	قروض الاستهلاك

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائية، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 3.90، وهي أكبر من قيمها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن أهمية متوسطة لقروض الاستهلاك ببنك القرض الشعبي الجزائري، تعكسها قيمة الوسط الحسابي المتوسطة والتي بلغت 3.37.

5- بعد قروض الاستثمار

جدول رقم 03-32: اختبار T test لقروض الاستثمار

مجال الثقة عند %95		النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	المعنوية	متوسط الفرق	المتوسط الفرضي	القيمة الاحصائية للاختبار	الوسط الحسابي	البعد
الأعلى	الأدنى							
0.70	0.48	دال احصائيا	0.001	0.37	29	2.34	3.37	قروض الاستثمار

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائية، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 2.33، وهي أكبر من قيمها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن أهمية ضعيفة لقروض الاستثمار ببنك القرض الشعبي الجزائري، تعكسها قيمة الوسط الحسابي الضعيفة والتي بلغت 3.37.

ثانيا: بنك السلام

من أجل دراسة مدى تطبيق أبعاد الدراسة بالبنك، وأهميتها، تم استخدام اختبار T test، حيث جاءت النتائج كالآتي:

1- محور اجراءات منح القروض

جدول رقم 03-33: اختبار T test لإجراءات منح القروض

البعـد	الوسط الحسابي	القيمة الاحصائية للاختبار	المتوسط الفرضي	المتوسط الفرق	المعنوية	النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	مجال الثقة عند 95%	
							الأدنى	الأعلى
إجراءات منح القروض	3.67	4.17	29	0.67	0.001	دال احصائيا	0.34	1.01

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائية، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 3.70، وهي أكبر من قيمها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن أهمية كبيرة لإجراءات منح القروض بالبنك الوطني الجزائري، تعكسها قيمة الوسط الحسابي المرتفعة والتي بلغت 3.67.

2- بعد قروض المضاربة

جدول رقم 03-34: اختبار T test لقروض المضاربة

مجال الثقة عند %95		النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	المعنوية	متوسط الفرق	المتوسط الفرضي	القيمة الاحصائية للاختبار	الوسط الحسابي	البعد
الأعلى	الأدنى							
1.25	0.66	دال احصائيا	0.001	0.95	29	6.57	3.95	المضاربة

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائيا، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 3.95، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن المضاربة في البنك الوطني الجزائري اهتماما كبيرا بالبنك، تعكسها قيمة الوسط الحسابي المرتفعة والتي بلغت 3.95 والتي هي أكبر من المتوسط المرجح، وهذا ما يفسر باعتبار أن المضاربة نوع أساسي من أنواع التمويل الاسلامي في بنك السلام الاسلامي.

3- بعد قروض المراجعة

جدول رقم 03-35: اختبار T test لقروض المراجعة

مجال الثقة عند %95		النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	المعنوية	متوسط الفرق	المتوسط الفرضي	القيمة الاحصائية للاختبار	الوسط الحسابي	البعد
الأعلى	الأدنى							
0.92	0.18	دال احصائيا	0.005	0.55	29	3.07	3.55	المراجعة

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائيا، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث

بلغت 3.07، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن المراجعة في بنك السلام لها أهمية كبيرة بالبنك، تعكسها قيمة الوسط الحسابي المتوسطة والتي بلغت 3.55 والتي هي أكبر من المتوسط المرجح.

4- بعد قروض الاستهلاك

جدول رقم 03-36: اختبار T test لقروض الاستهلاك

البعـد	الوسط الحسابي	القيمة الاحصائية للاختبار	المتوسط الفرضي	متوسط الفرق	المعنوية	النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	مجال الثقة عند %95	
							الأدنى	الأعلى
قروض الاستهلاك	3.90	5.19	29	0.90	0.001	دال احصائيا	0.55	1.26

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائية، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 5.19، وهي أكبر من قيمها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن هناك أهمية مرتفعة لقروض الاستهلاك ببنك السلام، حيث تمنح هذه القروض بصيغ اسلامية، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي المتوسطة والتي بلغت 3.90.

5- بعد قروض الاستثمار

جدول رقم 03-37: اختبار T test لقروض الاستثمار

البعـد	الوسط الحسابي	القيمة الاحصائية للاختبار	المتوسط الفرضي	متوسط الفرق	المعنوية	النتيجة عند مستوى دلالة 0.05	مجال الثقة عند %95	
							الأدنى	الأعلى
قروض الاستثمار	3.37	2.34	29	0.37	0.001	دال احصائيا	0.48	0.70

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيمة sig المعنوية المحسوبة بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن نتائج المستجوبين دالة إحصائية، كما أن قيمة الاختبار T هي قيمة كبيرة حيث بلغت 2.33، وهي أكبر من قيمها الجدولية، مما يقودنا إلى استنتاج أن أهمية متوسطة لقروض الاستثمار لبنك السلام، تعكسها قيمة الوسط الحسابي الضعيفة والتي بلغت 3.37.

الفرع الثالث: مقارنة النتائج بين البنكين

من خلال النتائج التي تم الوصول إليها حول إجراءات منح القروض في البنكين الوضعي والاسلامي، وأنواع القروض تم الوصول إلى النتائج الموالية.

أولاً: إجراءات منح القروض

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في إجراءات منح القروض

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في إجراءات منح القروض

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في إجراءات منح القروض

بلغ الوسط الحسابي لمحور إجراءات منح القروض لدى بنك السلام القيمة 3.67 وهي قيمة متوسطة بينما بلغ لدى بنك القرض الشعبي الجزائري 3.82، مما يعني فعالية أكثر لدى البنك الوضعي، لكن هذه الأفضلية طفيفة، ونفس الأمر بالنسبة لقيمة T والتي بلغت 7.02 بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري، بينما بلغت 4.14 عند بنك السلام.

ومنه فإن البنك الوضعي متمثلاً في القرض الشعبي الجزائري لديه أفضلية في إجراءات منح القروض، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة.

ثانيا: صيغ القروض

1- المضاربة

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة

بلغ الوسط الحسابي لبعء المضاربة لدى بنك السلام القيمة 3.95 وهي قيمة مرتفعة بينما بلغ لدى بنك القرض الشعبي الجزائري 1.05، مما يعني فعالية أكثر لدى البنك الاسلامي، بفارق كبير، ونفس الأمر بالنسبة لقيمة T والتي بلغت 6.75 بالنسبة لبنك السلام، بينما بلغت قيمة سالبة تقدر بـ -98.88 عند بنك القرض الشعبي الجزائري، وهذا ما يثبت أفضلية صيغة المضاربة لدى البنك الاسلامي، وهذا الأمر طبيعي ومنطقي نظرا لطبيعة البنك الاسلامي الراض للمعاملات الربوية والتي تعتمد على صيغة المضاربة كنوع من التمويل الاسلامي كصيغة اسلامية.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة.

2- المراجعة

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة

بلغ الوسط الحسابي لبعء المراجعة لدى بنك السلام القيمة 3.55 وهي قيمة مرتفعة بينما بلغ لدى البنك الوطني الجزائري 1.00، مما يعني فعالية أكثر لدى البنك الاسلامي، بفارق كبير، كما أن قيمته لدى بنك القرض الشعبي الجزائري غير دالة إحصائية، وهذا ما يثبت أفضلية صيغة المراجعة لدى البنك الاسلامي، وهذا الأمر طبيعي ومنطقي نظرا لطبيعة البنك الاسلامي الراض للمعاملات الربوية والتي تعتمد على صيغة المراجعة كنوع من التمويل الاسلامي كصيغة اسلامية.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة.

3- قروض الاستهلاك

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستهلاك

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في

قروض الاستهلاك

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض

الاستهلاك

بلغ الوسط الحسابي لبعء القروض الاستهلاكية لدى بنك السلام القيمة 3.90 وهي قيمة مرتفعة بينما بلغ لدى البنك الوطني الجزائري 3.37، مما يعني فعالية أكثر لدى البنك الاسلامي، بفارق طفيف جدا، وكلا القيمتين دالتين إحصائيا، وهذا يعني اهتمام كلا البنكين بالقروض الاستهلاكية، مع اختلاف الصيغ بين التمويل الاسلامي الذي يمنحه بنك السلام، والتمويل الربوي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستهلاك، ونرفض الفرضية البديلة

4- قروض الاستثمار

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستثمار

- الفرضية الصفرية H_0 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض

الاستثمار

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض

الاستثمار

بلغ الوسط الحسابي لبعد الاستثمار لدى بنك السلام القيمة 3.37 وهي قيمة متوسطة ونفس القيمة لدى بنك القرض الشعبي الجزائري، مما يعني أن قروض الاستثمار تتشابه لدى كلا البنكين، وهذا ما تثبته قيمة T المتساوية بدورها، وهذا ما يعني أن فعالية قروض الاستثمار لدى كلا البنكين متماثلة، مع وجود فرق بين صيغة التمويل الربوي لبنك القرض الشعبي الجزائري وغير الربوي لبنك السلام.

ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستثمار، ونرفض الفرضية البديلة

ثالثا: منح القروض بين البنك الاسلامي والبنك الوضعي

الفرضية الرئيسية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في منح القروض مقارنة ببنك السلام

- الفرضية الصفرية H_0 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في منح القروض مقارنة ببنك السلام

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في منح القروض مقارنة ببنك السلام

من خلال ما سبق يتضح أن هناك فوارق بسيطة في إجراءات منح القروض لبنك القرض الشعبي الجزائري، في حين أن القروض ذات الصيغة الاسلامية متمثلة في المضاربة والمراجحة شهدت أفضلية لصالح بنك السلام، بالمقابل هناك تقارب في صيغ البنوك الربوية الخاصة بالبنوك الوضعية متمثلة في قروض الاستهلاك، وتماثل في قروض الاستثمار.

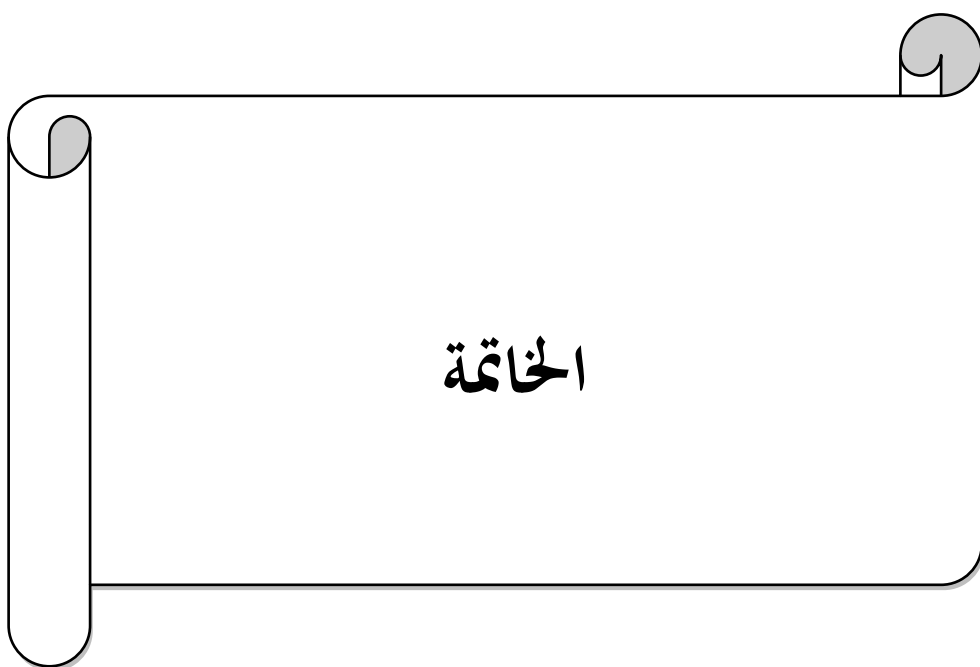
ومنه: نرفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية: أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في منح القروض مقارنة ببنك السلام.

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل في شكل فصل تحليلي ميداني من أجل مقارنة إجراءات وصيغ التمويل بين البنك الوضعي المتمثل في بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك السلام الإسلامي.

في بداية هذا الفصل تم تقديم البنكين وهيكلتهما التنظيميين، ثم عرض تفصيلي لطريقة ومنهجية الدراسة من إجراءات، أدوات، أساليب، منهج ونموذج الدراسة وتصميم الاستبيان، وبعد ذلك التطرق إلى وصف متغيرات الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان ومقارنتها

وبذلك تم إسقاط مختلف المفاهيم النظرية المقدمة في الفصل النظري على ما يدور فعلا في بنكي السلام بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث تبين أن بنك إجراءات منح القروض متماثلة لدى البنكين، بينما بعدي المضاربة والمراجعة لهما أفضلية لدى البنك الإسلامي، في حين هناك فوارق طفيفة في القروض الاستهلاكية لصالح البنوك الإسلامية، وتماثل تام للقروض الاستثمارية في البنكين مع اختلاف الصيغة التمويلية.



في الختام، يمكننا أن نستنتج أن كلا النظامين، البنوك الوضعية والبنوك الإسلامية، يسعيان لتحقيق نفس الهدف وهو توفير التمويل اللازم لدعم الأفراد والشركات والمساهمة في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تختلف الأدوات والآليات المستخدمة في كل نظام بما يتوافق مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها.

فالبنوك الوضعية تعتمد على نظام الفائدة في تحقيق أرباحها وإدارة عملياتها، مما يجعلها تركز على الجدارة الائتمانية للمقترضين وتقييم المخاطر المالية بشكل صارم، هذه البنوك تمتاز بالمرونة في تقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية التي تتماشى مع احتياجات السوق المختلفة، رغم ذلك يمكن أن تكون الفائدة المرتفعة والتكاليف المرتبطة بالقروض عائقاً أمام بعض الأفراد والشركات.

في المقابل، تعتمد البنوك الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، وتستخدم بدلاً من ذلك صيغ تمويل شرعية مثل المضاربة والمراجحة والمشاركة والإجارة، هذه البنوك تسعى لتحقيق توازن بين الربح والامتثال للشريعة، مما يجعلها خياراً مفضلاً لدى العديد من العملاء الذين يفضلون التعاملات المالية المتوافقة مع معتقداتهم الدينية. مع ذلك، قد تواجه البنوك الإسلامية تحديات في التكيف مع البيئة المالية العالمية والمتطلبات الرقابية.

فكلا النوعين من البنوك يسعيان لتحقيق هدف مشترك وهو تلبية احتياجات العملاء والمساهمة في النمو الاقتصادي. إلا أن الاختلافات في الهيكل والنهج تعني أن كل نوع يمكن أن يكون مناسباً لفئات معينة من العملاء بناءً على احتياجاتهم المالية والقيم التي يعتنقونها.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

النتائج النظرية:

- تميل البنوك الوضعية إلى معدلات موافقة أعلى للقروض مقارنة بالبنوك الإسلامية؛
- تتخذ البنوك الإسلامية إجراءات أكثر تشدداً لضمان الامتثال للشريعة؛
- تعتمد البنوك الوضعية على معدلات فائدة محددة وثابتة.
- تعتمد البنوك الإسلامية على أرباح تتفاوت بناءً على صيغ التمويل مثل المراجحة والمضاربة؛
- تسهم البنوك الوضعية بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال توفير رأس المال بكفاءة وسرعة؛

- تساهم البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة والعدالة المالية من خلال توفير تمويل يتماشى مع القيم الإسلامية.

النتائج الميدانية:

على المستوى الميداني والدراسة التي أجريت لبنك السلام، وبنك القرض الشعبي الجزائري، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في إجراءات منح القروض؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المضاربة؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك السلام في صيغة المراجعة؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستهلاك؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في قروض الاستثمار؛
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لبنك القرض الشعبي الجزائري في منح القروض مقارنة ببنك السلام.

❖ توصيات الدراسة:

- في ضوء النتائج السابقة تم التوصل إلى التوصيات التالية:
- يجب على البنوك الإسلامية تطوير منتجات تمويلية مبتكرة تتماشى مع الشريعة وتلبي احتياجات العملاء المتنوعة بشكل أفضل؛
 - على البنوك الإسلامية والتجارية التأكد من الامتثال الكامل للمعايير الدولية والمحلية، بما في ذلك المعايير الشرعية للبنوك الإسلامية والمعايير المالية والتنظيمية للبنوك التجارية؛
 - تشجيع التعاون بين البنوك الإسلامية والتجارية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، مما يعزز من كفاءة النظام المالي بشكل عام؛
 - إجراء دراسات مقارنة دورية لتقييم أداء البنوك الإسلامية والتجارية وتحليل الفروق والتطورات في مجال منح القروض، مما يساعد في تحسين الأداء واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

❖ آفاق الدراسة

- أثر التكنولوجيا المالية على البنوك الإسلامية والوضعية؛

- أثر التكامل بين البنوك الإسلامية والوضع على الاقتصاد الوطني؛
- تقييم الأداء المالي والمخاطر للبنوك الإسلامية والتجارية؛
- تقييم فعالية صيغ التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
2. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4. اسماعيل مُجّد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 43.
5. حسين مُجّد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
6. حمزة الشخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
7. خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية- الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013.
8. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000 ثابت عبد الرحمان الادريسي، جمال الدين مُجّد المرسي، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
9. زياد رمضان، إدارة البنوك، ط1، دار البداية للنشر، مصر، 2008.
10. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
11. صلاح الدين حسن الساسي، ادارة الأموال وخدمات المصاريف، دار الرسام، الإسكندرية، مصر، 1998.
12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
14. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
15. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
16. عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
17. عماد عبد الرحمن بركة، قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية وحلول مقترحة، ط1، دار النفائس، الأردن، 2015.

18. القاضي انطوان ناشف، خليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.
19. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.
20. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الطبعة الاولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010.
21. محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، اجاث دراسات في التمويل، ليبيا، 2012.
22. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
23. محمد سليم وهيبه، كمال حسن تلاش، المصارف الإسلامية (نظرة تحليلية في تحديثات التطبيق)، ط1، دار مجد للنشر، عمان، 2011.
24. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998.
25. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2012.
26. مهند حلا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

باللغة الأجنبية

1. A. BOUDINOT, et J. C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4ème édition, Paris, 1978,
2. Khemici chiha, **finance d'entreprise**, éd. Houma, alger, 2009.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية.

باللغة العربية:

1. بن حراث حياة، يوسف رشيد صبيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012.
2. حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، سلسلة جسور التنمية، العدد 48، ديسمبر 2005.
3. غري ناصر صلاح الدين، حدوش شروق، المنتجات الإسلامية بديل مناسب لتمويل الربوي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة في النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، 2016.
4. قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول، 2022

5. كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 29، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018.
6. لوراتي ابراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية —دراسات اقتصادية—، المجلد 31، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.
7. مصطفى رديف، محمد بشير لبيق، تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد السادس، 2013.

باللغة الأجنبية

1. Charef Fatima, Lharti Reda, L'innovation technologique : Revue de littérature, International Journal of strategic Management and Economic Studies Issue 03, Volume 02

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية.

1. آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة - حالة البنوك الجزائرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2011.
2. إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك اربد، الأردن، 2007.
3. آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
4. انس ساتي ساتي محمد، تقييم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في فلسفة الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
5. ركيبي كريمة، غماري حفيصة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة اكلي محند او الحاج، 2015.
6. رمضان السبتي، الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017.

7. صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
8. عاد زهير، التمويل الإسلامي و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018.
9. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
10. عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
11. عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية دراسة حالة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009.
12. قشيدة صورا، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
13. كسيرة سمير، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار عن طريق الاعتماد التجاري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
14. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012.
15. ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.
16. هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
17. هشام بورمة، الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية دراسة عينة من البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

18. ويس سارة، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للالتزامات المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012.
19. الياس عقّال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

رابعاً: الملتقيات والندوات العلمية

1. بنون خير الدين، البنوك الإسلامية بين حتمية المشاركة والمضاربة في النظرية ومنطق المداينة في التطبيق، ورقة عمل ضمن الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وافاق المنعقد يومي 2-3 ديسمبر 2015، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2-.
2. حسين رحيم، محمد رشدي سلطاني، نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر بالدول النامية، يومي 21-22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.
3. ختير مسعود، بوقرين عبد الحليم، مشروعية المضاربة في الاقتصاد الإسلامي، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي المنعقد يومي 23-24 فيفري 2011، جامعة غرداية-الجزائر .

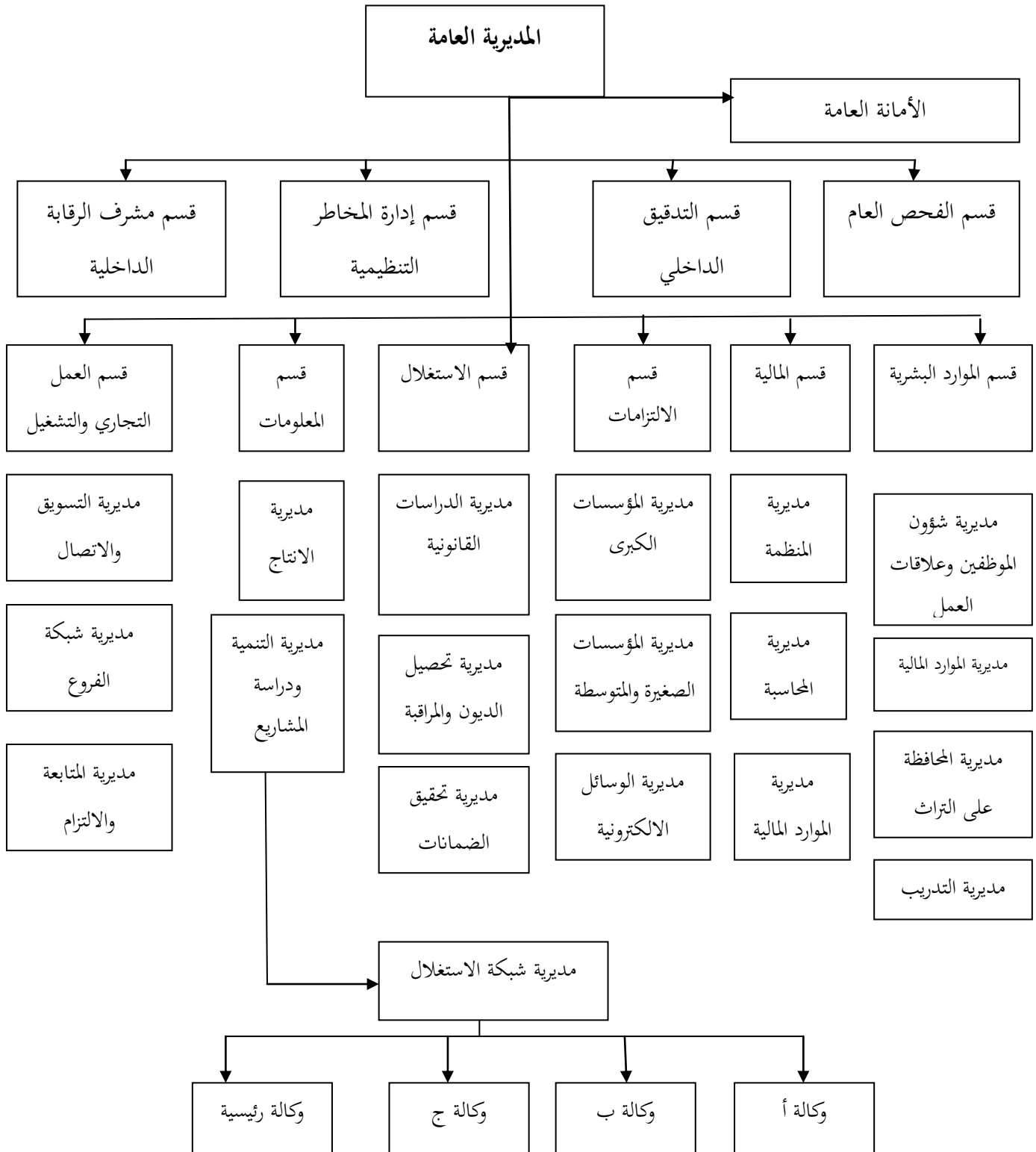
خامساً: القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424، الموافق ل 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقروض.
- سادساً: المواقع الالكترونية:

1. <https://www.cpa-bank.dz/>.

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري





الملحق رقم 03: استبيان الدراسة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف-



كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
المستوى: ماستر 2
استبيان حول:

منح القروض ما بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي

أخي المجيب/ أختي المجيبة

تحية طيبة وبعد

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، الذي يهدف إلى التعرف على إجراءات منح القروض بالبنوك، وإجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. نرجو منكم قراءة الاستبيان بعناية ودقة، والإجابة على الأسئلة المدرجة أدناه بكل صدق وموضوعية، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، علما أنه سيتم التعامل مع اجابتكم بسرية تامة، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير على تعاونكم

تحت اشراف

د. علوي اسماعيل

من اعداد:

بادي بثينة

بن تومي رندة

السنة الجامعية 2023-2024

المحور الأول: المعلومات الشخصية: ضع علامة (x) على الإجابة الملائمة

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع العلامة x في الخانة المناسبة:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 25 سنة ☐ من 25 إلى 35 سنة ☐ من 36 إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3- المستوى التعليمي:

متوسط أو ثانوي ☐ بكالوريا ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- الوظيفة

المدير ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف ☐

4- عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐
أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بإجراءات منح القروض: ضع علامة (x) على الإجابة الملائمة

رقم	الفقرات	درجة الموافقة				
		تماما	غير موافق	محايد	موافق	تماما
البعد الأول: التقديم						
1.	يقدم طالب القرض طلبه مع وضع جميع البيانات الشخصية الخاصة به					
2.	يَمكّن البنك طالبي القرض من تقديم طلبهم عبر الانترنت					
3.	تساهم البيانات المالية الضافية المقدمة من تعزيز قدرة الحصول على الموافقة					
4.	يوفر البنك مساعدة للعملاء في فهم شروط وأحكام منح القروض					
البعد الثاني: تقييم الطلب						
5.	يتم التحقق من هوية المتقدمين وصحة المعلومات المقدمة في طلبات القروض					
6.	يقوم البنك بجراء فحوصات أمنية وقانونية على المقترض الضمانات المقدمة					
7.	يتم تصنيف القروض الممنوحة حسب مستويات المخاطر					
8.	يتخذ البنك اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا زادت المخاطر عن المستوى المقبول					
البعد الثالث: توقيع العقد						
9.	يقدم البنك للمقترض الشروط الواجب توفرها من أجل منح القرض					
10.	يتيح البنك للمقترض قراءة جميع شروط القرض والتمتع فيها					
11.	يتم توقيع عقد القرض بين البنك والمقترض بعد قبول الشروط والأحكام					
12.	يقوم البنك بنقل مبلغ القرض إلى حساب المقترض مباشرة بعد توقيع العقد					
البعد الرابع: المتابعة والسداد						
13.	يقدم البنك خدمات دعم إضافية للمقترض بعد منحه القرض					
14.	يدعم البنك المقترض في تجنب المشاكل المالية ومساعدته في تسديد القرض					

الملاحق

15.	يقوم المقرض بسداد القرض وفقا للجدول المحدد في العقد				
16.	يتيح البنك خيارات متعددة لعملية السداد سواء عبر الانترنت أو حضوريا				

المحور الثالث: مقارنة منح القروض ما بين البنوك الوضعية والبنوك الاسلامية

رقم	الفقرات	درجة الموافقة				
		تماما موافق	غير موافق	محايد	موافق	تماما
البعد الأول: صيغة المضاربة						
1.	أمتلك معرفة جيدة بصيغة المضاربة وأستطيع شرحها للعملاء بشكل واضح					
2.	يقدم البنك منتجات مضاربة تنافسية وفعالة.					
3.	أشعر بالراحة عند تقديم منتجات المضاربة للعملاء بسبب وضوح الشروط والإجراءات.					
4.	يملك البنك نظام فعال لمتابعة وإدارة حسابات المضاربة.					
البعد الثاني: صيغة المراجحة						
5.	أتلقي التدريب الكافي لفهم وترويج منتجات المراجحة.					
6.	المراجحة أهم الأدوات المالية الفعالة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يقدمها البنك					
7.	تتم عملية الموافقة على طلبات المراجحة بسرعة وسلاسة					
8.	نظام متابعة عقود المراجحة لدينا فعال ويقلل من الأخطار					
البعد الثالث: قروض الاستهلاك						
9.	البنك يتبع سياسات عادلة ومنصفة في منح قروض الاستهلاك.					
10.	يتعامل البنك بجدية مع شكاوى العملاء المتعلقة بقروض الاستهلاك.					
11.	يتفوق بنكنا على البنوك الأخرى في تقديم قروض استهلاكية متميزة.					
12.	بيئة العمل في البنك تدعم أداءنا في منح قروض الاستهلاك بفعالية.					
البعد الرابع: قروض الاستثمار						
13.	السياسات الداخلية للبنك تدعم الموظف في تنفيذ إجراءات منح قروض الاستثمار بشكل فعال					

الملاحق

					تتوافق نظام تكنولوجيا المعلومات المستخدم في البنك مع إجراءات منح قروض الاستثمار	14.
					تستمع إدارة البنك لملاحظات الموظفين حول تحسين إجراءات منح قروض الاستثمار	15.
					تتم معالجة طلبات قروض الاستثمار في البنك بسرعة	16.

- ملاحق مخرجات البرنامج لاستبيان بنك القرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم 04: ثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,905	32

الملحق رقم 05: البيانات الشخصية

Table de fréquences

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	3	10,0	10,0	10,0
	أنثى	27	90,0	90,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

		العمر			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	10	33,3	33,3	33,3
	من 25 سنة و أقل من 35 سنة	12	40,0	40,0	73,3
	من 35 سنة إلى 45 سنة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

		المؤهل_العلمي			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط أو ثانوي	1	3,3	3,3	3,3
	بكالوريا	3	10,0	10,0	13,3

الملاحق

جامعي	24	80,0	80,0	93,3
دراسات عليا	2	6,7	6,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المنصب_الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide رئيس مصلحة	6	20,0	20,0	20,0
موظف	24	80,0	80,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 5 سنوات	3	10,0	10,0	10,0
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	3	10,0	10,0	20,0
من 11 إلى 15 سنة	5	16,7	16,7	36,7
أكثر من 15 سنة	19	63,3	63,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

الملحق 06: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	30	1,00	5,00	4,1667	,79148
x2	30	1,00	5,00	3,9667	,96431
x3	30	1,00	5,00	3,3333	1,18419
x4	30	1,00	5,00	3,6333	1,06620
x5	30	1,00	5,00	4,0667	,98027
x6	30	1,00	5,00	3,7333	1,17248
x7	30	1,00	5,00	4,1000	,84486
x8	30	1,00	5,00	3,6000	1,24845
x9	30	1,00	5,00	3,8333	1,01992
x10	30	1,00	5,00	4,0000	,98261
x11	30	1,00	5,00	4,1333	,89955

x12	30	1,00	5,00	3,9667	,88992
x13	30	1,00	5,00	3,6000	1,19193
x14	30	1,00	5,00	3,6667	1,21296
x15	30	1,00	5,00	3,4667	1,13664
x16	30	2,00	5,00	3,9000	1,02889
y1	30	1,00	2,00	1,2333	,43018
y2	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y3	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y4	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y5	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y6	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y7	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y8	30	1,00	1,00	1,0000	,00000
y9	30	1,00	5,00	3,4667	1,16658
y10	30	1,00	5,00	3,9000	1,06188
y11	30	1,00	5,00	4,1667	1,01992
y12	30	1,00	5,00	4,1000	,99481
y13	30	1,00	5,00	4,0000	1,01710
y14	30	1,00	5,00	4,0333	1,03335
y15	30	1,00	5,00	3,9000	1,09387
y16	30	1,00	5,00	1,5667	1,33089
N valide (liste)	30				

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
التقديم	30	3,7750	,85689	,15645
تقييم	30	3,8750	,90199	,16468
التوقيع	30	3,9833	,79311	,14480
المتابعة	30	3,6583	,87711	,16014
الإجراءات	30	3,8229	,64182	,11718
المضاربة	30	1,0583	,10755	,01964
المراوحة	30	1,0000	,00000 ^a	,00000
الاستهلاك	30	3,9083	,95701	,17473
الاستثمار	30	3,3750	,87531	,15981
المقارنة	30	2,3354	,43842	,08004

الملحق 07: اختبار Ttest

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
التقديم	30	3,7750	,85689	,15645
تقييم	30	3,8750	,90199	,16468
التوقيع	30	3,9833	,79311	,14480
المتابعة	30	3,6583	,87711	,16014
الإجراءات	30	3,8229	,64182	,11718
المضاربة	30	1,0583	,10755	,01964
المربحة	30	1,0000	,00000 ^a	,00000
الاستهلاك	30	3,9083	,95701	,17473
الاستثمار	30	3,3750	,87531	,15981
المقارنة	30	2,3354	,43842	,08004

a. t ne peut pas être calculé, car l'écart type est nul.

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
التقديم	4,954	29	,000	,77500	,4550	1,0950
تقييم	5,313	29	,000	,87500	,5382	1,2118
التوقيع	6,791	29	,000	,98333	,6872	1,2795
المتابعة	4,111	29	,000	,65833	,3308	,9859
الإجراءات	7,023	29	,000	,82292	,5833	1,0626
المضاربة	-98,888	29	,000	-1,94167	-1,9818	-1,9015
الاستهلاك	5,199	29	,000	,90833	,5510	1,2657
الاستثمار	2,347	29	,026	,37500	,0482	,7018
المقارنة	-8,303	29	,000	-,66458	-,8283	-,5009

Tailles d'effet pour échantillon unique

الملاحق

			Estimation des	95% Intervalle de confiance	
Standardisation ^a			points	Inférieur	Supérieur
التقديم	d de Cohen	,85689	,904	,473	1,325
	Correction de Hedges	,87988	,881	,460	1,291
تقييم	d de Cohen	,90199	,970	,529	1,400
	Correction de Hedges	,92618	,945	,515	1,363
التوقع	d de Cohen	,79311	1,240	,755	1,712
	Correction de Hedges	,81439	1,207	,736	1,667
المتابعة	d de Cohen	,87711	,751	,339	1,152
	Correction de Hedges	,90064	,731	,330	1,122
الإجراءات	d de Cohen	,64182	1,282	,790	1,762
	Correction de Hedges	,65903	1,249	,770	1,716
المضاربة	d de Cohen	,10755	-18,054	-22,683	-13,415
	Correction de Hedges	,11043	-17,583	-22,090	-13,065
الاستهلاك	d de Cohen	,95701	,949	,511	1,376
	Correction de Hedges	,98269	,924	,497	1,340
الاستثمار	d de Cohen	,87531	,428	,051	,799
	Correction de Hedges	,89879	,417	,049	,778
المقارنة	d de Cohen	,43842	-1,516	-2,038	-,982
	Correction de Hedges	,45018	-1,476	-1,984	-,956

الملحق 08: التباين

Statistiques									
		التقديم	تقييم	التوقع	المتابعة	الإجراءات	المضاربة	المراوحة	الاستهلاك
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Variance		,734	,814	,629	,769	,412	,012	,000	,916

- ملاحق مخرجات البرنامج لاستبيان بنك السلام

الملحق 09: ثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,978	32

الملحق 10: البيانات الشخصية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	8	26,7	26,7	26,7
	أنثى	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط أو ثانوي	1	3,3	3,3	3,3
	بكالوريا	3	10,0	10,0	13,3
	جامعي	24	80,0	80,0	93,3
	دراسات عليا	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المنصب_الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	3,3	3,3	3,3
	رئيس مصلحة	8	26,7	26,7	30,0
	موظف	21	70,0	70,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العمر

الملاحق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	3	10,0	10,0	10,0
	من 25 سنة و أقل من 35 سنة	4	13,3	13,3	23,3
	من 35 سنة إلى 45 سنة	23	76,7	76,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	3	10,0	10,0	10,0
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	2	6,7	6,7	16,7
	من 11 إلى 15 سنة	5	16,7	16,7	33,3
	أكثر من 15 سنة	20	66,7	66,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	30	1,00	5,00	4,0333	1,03335
x2	30	1,00	5,00	3,8000	,92476
x3	30	1,00	5,00	3,6000	1,10172
x4	30	1,00	5,00	3,5333	1,13664
x5	30	1,00	5,00	3,9333	1,04826
x6	30	1,00	5,00	3,7667	1,07265
x7	30	1,00	5,00	3,8000	1,12648
x8	30	1,00	5,00	4,0667	,98027
x9	30	1,00	5,00	3,9667	1,12903
x10	30	1,00	5,00	4,0000	1,05045
x11	30	1,00	5,00	3,9000	1,06188
x12	30	1,00	5,00	3,8667	1,04166
x13	30	1,00	5,00	3,1333	1,40770
x14	30	1,00	5,00	3,1000	1,32222
x15	30	1,00	5,00	3,0667	1,31131
x16	30	1,00	5,00	3,3000	1,26355
y1	30	3,00	5,00	4,4667	,57135
y2	30	1,00	5,00	3,8667	1,04166

y3	30	1,00	5,00	3,7667	1,13512
y4	30	1,00	5,00	3,7333	1,11211
y5	30	1,00	5,00	3,7333	1,01483
y6	30	1,00	5,00	3,3667	1,24522
y7	30	1,00	5,00	3,2667	1,22990
y8	30	1,00	5,00	3,8667	1,10589
y9	30	1,00	5,00	3,4667	1,16658
y10	30	1,00	5,00	3,9000	1,06188
y11	30	1,00	5,00	4,1667	1,01992
y12	30	1,00	5,00	4,1000	,99481
y13	30	1,00	5,00	4,0000	1,01710
y14	30	1,00	5,00	4,0333	1,03335
y15	30	1,00	5,00	3,9000	1,09387
y16	30	1,00	5,00	1,5667	1,33089
التقديم	30	1,00	5,00	3,7417	,96821
تقديم_الطلب	30	1,00	5,00	3,8917	,97972
توقيع_العقد	30	1,00	5,00	3,9333	,99986
المتابعة_والسداد	30	1,00	5,00	3,1500	1,22580
صيغة_المضاربة	30	1,75	5,00	3,9583	,79893
صيغة_المربحة	30	1,00	5,00	3,5583	,99499
قروض_الاستهلاك	30	1,00	5,00	3,9083	,95701
قروض_الاستثمار	30	1,00	5,00	3,3750	,87531
الاجراءات	30	1,00	4,81	3,6792	,89143
المقارنة_بين_البنكين	30	1,19	4,75	3,7000	,85434
N valide (liste)	30				

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
التقديم	30	3,7417	,96821	,17677
تقديم_الطلب	30	3,8917	,97972	,17887
توقيع_العقد	30	3,9333	,99986	,18255
المتابعة_والسداد	30	3,1500	1,22580	,22380
صيغة_المضاربة	30	3,9583	,79893	,14586
صيغة_المربحة	30	3,5583	,99499	,18166
قروض_الاستهلاك	30	3,9083	,95701	,17473
قروض_الاستثمار	30	3,3750	,87531	,15981

الاجراءات	30	3,6792	,89143	,16275
المقارنة بين البنكين	30	3,7000	,85434	,15598

الملحق 12: اختبار T test

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % % Inférieur
التقديم	21,167	29	,000	3,74167	3,3801
تقييم الطلب	21,757	29	,000	3,89167	3,5258
توقيع العقد	21,547	29	,000	3,93333	3,5600
المتابعة والسداد	14,075	29	,000	3,15000	2,6923
صيغة المضاربة	27,137	29	,000	3,95833	3,6600
صيغة المراقبة	19,588	29	,000	3,55833	3,1868
قروض الاستهلاك	22,368	29	,000	3,90833	3,5510
قروض الاستثمار	21,119	29	,000	3,37500	3,0482
الاجراءات	22,606	29	,000	3,67917	3,3463
المقارنة بين البنكين	23,721	29	,000	3,70000	3,3810

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

Intervalle de confiance de la différence à 95 %

Supérieur

التقديم	4,1032
تقييم الطلب	4,2575
توقيع العقد	4,3067
المتابعة والسداد	3,6077
صيغة المضاربة	4,2567
صيغة المراقبة	3,9299
قروض الاستهلاك	4,2657
قروض الاستثمار	3,7018
الاجراءات	4,0120
المقارنة بين البنكين	4,0190

Tailles d'effet pour échantillon unique

		Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance Inférieur
التقديم	d de Cohen	,96821	3,865	2,808
	Correction de Hedges	,99418	3,764	2,735
تقديم_الطلب	d de Cohen	,97972	3,972	2,890
	Correction de Hedges	1,00600	3,868	2,814
توقيع_العقد	d de Cohen	,99986	3,934	2,861
	Correction de Hedges	1,02668	3,831	2,786
المتابعة_والسداد	d de Cohen	1,22580	2,570	1,815
	Correction de Hedges	1,25868	2,503	1,768
صيغة_المضاربة	d de Cohen	,79893	4,955	3,633
	Correction de Hedges	,82036	4,825	3,538
صيغة_المربحة	d de Cohen	,99499	3,576	2,589
	Correction de Hedges	1,02169	3,483	2,521
قروض_الاستهلاك	d de Cohen	,95701	4,084	2,974
	Correction de Hedges	,98269	3,977	2,897
قروض_الاستثمار	d de Cohen	,87531	3,856	2,801
	Correction de Hedges	,89879	3,755	2,728
الاجراءات	d de Cohen	,89143	4,127	3,007
	Correction de Hedges	,91534	4,019	2,929
المقارنة_بين_البنكين	d de Cohen	,85434	4,331	3,162
	Correction de Hedges	,87726	4,218	3,079

Tailles d'effet pour échantillon unique

		95% Intervalle de confiance ^a Supérieur
التقديم	d de Cohen	4,912
	Correction de Hedges	4,783
تقديم_الطلب	d de Cohen	5,045
	Correction de Hedges	4,914
توقيع_العقد	d de Cohen	4,998
	Correction de Hedges	4,867
المتابعة_والسداد	d de Cohen	3,313
	Correction de Hedges	3,227

صيغة المضاربة	d de Cohen	6,268
	Correction de Hedges	6,104
صيغة المربحة	d de Cohen	4,554
	Correction de Hedges	4,435
قروض الاستهلاك	d de Cohen	5,184
	Correction de Hedges	5,049
قروض الاستثمار	d de Cohen	4,901
	Correction de Hedges	4,773
الاجراءات	d de Cohen	5,238
	Correction de Hedges	5,101
المقارنة بين البنكين	d de Cohen	5,491
	Correction de Hedges	5,348

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

ملحق 13: التباين

Statistiques								
		التقديم	تقييم	التوقع	المتابعة	الإجراءات	المضاربة	المربحة
N	Valide	30	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Variance		,734	,814	,629	,769	,412	,012	,000

Statistiques				
		الاستهلاك	الاستثمار	المقارنة
N	Valide	30	30	30
	Manquant	0	0	0
Variance		,916	,766	,192